المؤتمر الدولي متعدد التخصصات : أمن المجتمعات بين نبذ الكراهية وتعزيز قيم التسامح

جامعة أم البواقي 20 و 21 سبتمبر 2023

حجام الجمعي ،جامعة أم البواقي

الإيميل:hadjameldjemi@gmail.com

عنوان المداخلة:

تدفق خطاب الكراهية عبر الوسائط الاتصالية الرقمية وتفاقم مخاطرها على الأمن الثقافي للمجتمعات النامية

ملخص:

تبحث هذه المداخلة، في تمظهرات تدفق خطابات الكراهية عبر مختلف الوسائط والفضاءات الاتصالية الرقمية ، بالتركيز على شبكة الفايسبوك ، مع رصد مختلف الأشكال والأساليب الاستعراضية التي تمارس من خلالها الكراهية في بيئة الاتصال الرقمية بالتركيز على الكراهية التي يمارسها مستخدمو شبكة التواصل الاجتماعي الفايسبوك، وذلك بتحليل كيفي لمحتويات بعض الصفحات الكبرى ، وكذا تحليل البنى النصية المتفاعلة مع خطابات الكراهية المتداولة عبرها .

كما تبحث المداخلة في خلفيات تسارع تدفقات خطابات الكراهية ، وتفاقم تداعياتها وانعكاساتها على الأمن الثقافي للمجتمعات الانتقالية والنامية ، بالإشارة للحالة الجزائرية. فلقد فاقمت الأنترنت بمختلف فضاءات التعبيرية ، سيما عبر شبكات التواصل الاجتماعي ، ومختلف المنصات الرقمية ظاهرة خطاب الكراهية ، وسمحت بالتصنيع التشاركي ، والتداول المكثف واللامحدود ، لهذه الظاهرة القديمة والمتجددة ونقلتها من أطرها الضيقة والمحدودة ، لممارستها في فضاءات اتصالية مرئية مفتوحة ، وبأشكال استعراضية. وستطرح المداخلة ضمن أفق الحلول مجموعة من الأفكار والاستراتيجيات لكبح هذه الظاهرة الوبائية ، والتصدي لمخاطرها عبر بناء الوعي النقدي الفردي والجماعي ، الذي يسمح ببناء العقل التعارفي المؤسس لثقافة التسامح ونشر قيم العيش المشترك ضمن الأفق الإنساني .

مقدمة :

ساهمت الثورات الاتصالية بأجيالها المتعاقبة، في توليد ما يسميه الفيلسوف الألماني "هارتموت روزا"أزمنة التسارع وأنتج هذا التسارع بأبعاده التقنية والاجتماعية ووتيرة الحياة ككل؛ تحولا عميقا في مختلف مظاهر الحياة المعاصرةبسبب ضيق فضاء العيش . وانكماش الحاضر وانخفاض الوقت وندرته. ولاشك أن هذا التحول التكنواتصاليالمتسارع ،وتمظهرات البيئة الاتصالية الرقمية بوسائطها المتعددة ، وأفضيتها الافتراضية ، كانت لها تأثيرات عميقة ، في بلورة أشكال وممارسات اتصالية دائمة التجديد ، سواء في الاستخدام أو التلقي ، للمحتويات وتطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي ومخرجاتها.

فالمحتويات الرقمية ، التي أصبحت تتدفق بسلاسة وبسرعة وآنية لاتزامنية ، فاقمت من حدة القلق الفردي والجماعي ، وانحرفت عن مساراتها ويتم استخدامها بممارسات سلبية ، وأحيانا عدائية مشحونة بالكراهية اتجاه الآخر ، سواء كان أفرادا أو جماعات أو هيئات أو أفكار ومعتقدات ، أو بنى ثقافية رمزية ومادية.

هذه الممارسات الاتصالية ،والتي تعيد إنتاج الوضع السوسيوثقافي ، والمتجدد عبر أوعية وأفضية تكنواتصالية جديدة تنعت بالوسائط أو الفضاءات الاتصالية الرقمية ، فاقمت من المخاطر والتهديدات المحدقة بالأمن الثقافي للمجتمعات عامة ، وبشكل أكبر المجتمعات المتخلفة ، أو التي تنعت بالنامية ، لإعطاء الأمل لشعوبها للخروج من التخلف والالتحاق بركب التقدم .

ويطلعنا تاريخ الاتصال الانساني عامة ، وتاريخ وسائل الاتصال الجماهيرية خاصة ، على انخراط وتورط الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة في صناعة خطابات الكراهية ، عبر الانتاج المكثف والنشر والترويج الموسع لمضامينها ، وفي مختلف المجتمعات ، وعبر مختلف المراحل والسياقات. فتاريخ الممارسة الصحفية ، حافل بالدعاية والتضليل والعنف الرمزي ضد والشعوب والجماهير والأفراد والأفكار والأشياء ، وضد الموروث الثقافي والحضاري الانساني.

لكن تتباين فترات وسياقات ممارسة هذه الكراهية ، وتتباين قوة مساهمة الوسائل الإعلامية المختلفة في إذكاء هذا الوباء العالمي ، حسب طبيعة قوة السلطة المهيمنة والمالكة للترسانة الإعلامية.

والملاحظ أن التطور العلمي والتقني والفني لمختلف وسائل الاعلام ، لم يوازيه ويواكبه تطور مهني نوعي ، يرتكز على معايير الممارسة المهنية ، كالدقة والصدق والموضوعية والحياد والمسؤولية والانضباط الذاتي والتطوير الذاتي. وتكرس مع الوقت التخلي عن الاسترشاد بأبجديات أخلاقيات المهنة الصحفية والإعلامية.

وكنتيجة لتفاقم الممارسات الإعلامية غير المهنية والممارسات الاتصالية غير الأخلاقية ، وتعاظم النزعة التسلطية لوسائل الإعلام على الرأي العام ، واستمرارها على نهجها التضليلي والمتلاعب بالعقول ، والتوظيف السياسي والتجاري لخطابات الكراهية . ستظهر ثقافة عدائية لدى الجماهير ، وتصبح الجماهير تمارس كراهية مضادة معاكسة لكراهية الإعلام ، ورغم الإقرار أنها في بداياتها كانت ضعيفة ، لكن التحول الثوري في الفضاء الاتصالي بظهور الأجيال الجديدة للأنترنت ، وظهور سلطة المستخدم الرقمي ، كمنتج لمختلف الخطابات والبنى النصية وبمستويات عالية من الحرية ، عبر مختلف الفضاءات الرقمية والشبكات التواصلية الاجتماعية ، سيفاقم من تدفق

خطابات الكراهية ووسيفاقممخاطرهاعلى الأمن الثقافي ، لأنه سيعطيها أبعادا كثيرة ومتنوعة ويولد من خضمها معان مكثفة مشحونة بالأمراض المغذية للرواسب والأوبئة الثقافية المتراكمة ، والكابحة لأي نمو أو تطور لهذه المجتمعات النامية .

وبالتالي أصبحت وسائط الاتصال الجديدة ، ومختلف شبكات التواصل الاجتماعي ، منصات لبث خطابات الكراهية ونشر مشتقاتها الدلالية كالحقد والبغضاء والتطرف والعصبية الدينية والعرقية والهوياتية. الشيئ الذي فاقم مجموعة من الأوبئة الالكترونية ، والتي تتغذى من المستويات العالية للحرية الفردية والجماعية ، والمستندة بدورها لأحقية الثقافات الفرعية المهمشة في تخوم المجتمع، والمحرومة من الظهور والتواصل في ظل الأنساق الاعلامية والثقافية التقليدية.

وهذا التطور في بنى الاتصال الهيكلية والخطابية ، سواء النصية المكتوبة والسمعية البصرية ، والتي تغرق الفضاءات المدوناتية الرقمية بكم هائل ولامتناهي ، من التفاعلات الرمزية غير المؤطرة ، وغير المهيكلة في أنساق واضحة وبمعالم معروفة وبأهداف محددة ، الشيئ الذي فاقم فوضى اتصالية ثورية ، غيرت من تراتبية عناصر المركب الاتصالي ؛ ونقلت المتلقي البسيط ، إلى موقع المرسل والمنتج للرسائل الاتصالية المدمجة ، التي تشمل معظم الأشكال الاتصالية القديمة والجديدة ، كالتدوين عبر الفيديو ، والبث الحي من مواقع الأحداث ونقل تفاصيل الحياة الخاصة كنمط إعلامي واقعي جديد ، في إطار ما يسمى الاتصال الجماهيري الذاتي .

فهذه التأثيرات و بتداعياتها المختلفة ،تستدعي جهودا لترشيد الاستخدام وتأمين التلقي ، و تدخلا للضبطالتشريعي لتنظيم وتأطير كل المستجدات هذه الممارسات ، في المجال الإعلامي والاتصالي ، فعملية التشريع عملية ضرورية للحفاظ على النظام ، وتوجيه الجهود الفكرية والسلوكية في مساراتها الصحيحة ، والاستمرار في دعم جهود التطوير ودمقرطة الحياة وصناعة ظروف الأنسنة ، والعيش المشترك ؛ ضمن فضاء عمومي ، أكثر استيعابا للتعددية الفكرية والتنوع الثقافي والاختلاف العقائدي والديني.

ويمكن استحضار هنا ، الجدل العلمي حول الضوابط القانونية ، والمعايير الممارساتية للحق في الاتصال في البيئة الاتصالية الرقمية عامة ، و التنظيم القانوني للصحافة والإعلام الإلكتروني خاصة ، إذ تثير قضية التنظيم والتأطير القانوني للممارسة الإعلامية ، في الصحافة الإلكترونية والإعلام الجديد ، إشكالية جوهرية وهواجس معرفية عميقة سيما في ظل التطور المذهل والمستمر للفضاء السيبراني .

ترتبط هذه الإشكاليات ،والهواجس المعرفية بمستويات وأبعاد كثيرة منها ما يرتبط ، بالتك نولوجيا الإعلامية والاتصالية في حد ذاتها ، من حيث مستويات التوطين والانتشار والابتكار والاستخدامات ، ومنها ما يرتبط بالأنظمة السياسية ومستويات الحرية والانفتاح فيها ، ومنها ما يرتبط بالبيئة الثقافية ، ومدي قابليتها لاستيعاب التعددية الثقافية ولانفتاح على الآخروالتثاقف العبر وطني.

وانسجاما مع أطروحات القانون الدولي الإنساني ، حاول صناع القرار في الجزائر ، إحداث مواكبة تقنية وفنية وتشريعية للفضاء الاتصاليالسيبراني العالمي ، وتواصل الدولة جهودها لاستكمال البناء الت نظيمي ، للتصدي للفوضى الاتصالية ، ومخرجاتها المتمثلة في مجموعة من الأوبئة الالكترونية، كالتدفقات المستمرة للمحتويات التضليلية والأخبار الكاذبة والمعلومات الملفقة، علاوة على نشر سموم التطرف والعنصرية والعصبية ، وخطابات الكراهية والتمييز في الفضاء الاتصالي الالكتروني.

وهذا الإجراء يهدف إلى التحكم في ظاهرة انتشار الكراهية ،ومشتقاتها كالتعصب في الفضاء الافتراضي والذي تروج له مواقع إلكترونية ، وصفحات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وأحيانا تأخذ مسارات خطيرة تهدد النشيج الاجتماعي والأمن الثقافي في الجزائر.

تبحث هذه المداخلة عن الاجابة على الإشكالية التي تنطلق من السؤال الأساسيوالتساؤلات التالية :

كيف ساهمت الفضاءات الاتصالية الرقمية في الإنتاج المكثف والنشر المتسارع لخطاب الكراهية ؟ وكيف يمكن التحكم في تفاقم مخاطر خطاب الكراهية عبر الوسائط الاتصالية الرقمية على الأمن الثقافي للمجتمعات النامية ؟

كيف فاقمت الفضاءات الاتصالية الرقمية مخاطر وتهديدات الكراهية على الأمن الثقافي للمجتمعات النامية على غرار الحالة الجزائرية ، بنقلها من المخيال للممارسة ومن التمثل للتجسيد؟

كيف يمكن الاستثمار في استراتيجيات التمكين المجتمعي والتحصين الثقافي والتشريعي ،انشر ثقافة التسامح وأنسنة العيش المشترك ، بالتصدي لوباء الكراهية الرقمية الفتاك والعابر للأوطان ؟

1-الكراهية مفهومها وتجليات ممارستها في بيئة الاتصال الرقمية :

يصعب في هذا المقام استحضار المعاني والدلالات، المفهومية السياقية للكراهية وخطاب الكراهية ، سواء من حيث تباين السياقات السوسيوثقافية لظهوره وتحولاته، وتعدد أشكال وأساليب ممارسته ، أو من حيث الوسائل والوسائط الاتصالية لنقله وتداوله، علاوة على صعوبة استقراء أبعاد خطاب الكراهية الفلسفية والمعرفية، وتفكيك بنياته الفكرية والنفسية، وتفسير وتأويل تأثيراته في البنى العقلية الفردية والسوسيوثقافية.

لكن يمكن القول أن الكراهية نمت وتفاقمت ، وانتشر خطاب الكراهية بشكل واسع ومكثف، تزامنا وتماشيا مع تحول الوسيط الاتصالي لهذا يرى بعض الباحثين أن خطابات الكراهية عبر الشبكات السوسيورقمية تقع في قلب المعتركات المفاهيمية.(Monier, 2021, p. 9)

لكن التتبع الأركيولوجيأو الحفر المعرفي -إذا صح لنا استعارة واحد من المفاهيم الأساسية للمنهج الأركيولوجي لميشيل فوكو ، في مقاربته لتحليل الخطاب بشكل عام . يحيلنا إلى أن نشأة خطاب الكراهية ، يرجع إلى تراكمات المظالم الاجتماعية ، وتضارب المصالح الفردية والجماعية أفقيا وعموديا ، وتبعات الصراع من أجل السلطة والنفوذ وانتزاع الاعتراف السوسيوثقافي . وتعددت الجهود الأكاديمية ، لبلورة مفهوم علمي للكراهية بالشكل الذي يواكب سياقات ظهوره، وأشكال ممارسته وتحولات دلالاته ، تزامنا مع مختلف الفضاءات الاتصالية لتمرير وتداول هذا الخطاب .

ولقد لاحظ المفكر زكي الميلاد ، أن المجال التداولي لمفهوم الكراهية في الدراسات النفسية والفكرية والسياسية والتاريخية بصورة عامة ، يعد حديثا ويرجع الاهتمام الواسع به ، على الأغلب إلى العقد الأخير من القرن العشرين مؤكدا أنه حين حاول البحث عن تعريف علمي واصطلاحي لمفهوم الكراهية ، في المعاجم والكتب لم يجد ذكرا له واعتبره نقص بحاجة لاستدراك.

ويؤكد الميلاد أن هذا المفهوم ، يوصف في الأساس أنه ينتمي لعلم النفس لكن وبعد البحث ، تأكد أنه لم تدرج الكراهية كمفهوم مستقل ، ضمن قائمة التعريفات المتصلة بهذا الحقل ، والقريبة منه كالعدائية ، العدوانية والغضب والعنف...إلخ. مضيفا أنه "حين حاولت البحث عن تعريف لغوي لمفهوم الكراهية ، وجدت ان معاجم اللغة القديمة على ثرائها وغناها اللغوي والاشتقاقي ، كلسان العرب لابن منظور ، أو معجم مقاييس اللغة ، لأحمد بن زكريا، وأساس البلاغة للزمخشري.. وجدت أنها لا تسعفنا بشيئ ، ولا تقدم لنا إضافة مهمة . حيث عرفت المصدر كره باشتقاقات عديدة لا تكاد تقترب من مفهوم الكراهية إلا بقدر بسيط للغاية. وتكتفي بالإحالة على الاشتقاق من

الفعل كره والكره عكس الرضا والحب . يضيف أما المفاجأة المدهشة فكانت في النقص الفادح للدراسات والمؤلفات التي تناولت فكرة الكراهية في المجال العربي.(الميلاد، 2008)

وكان الأكاديمي بوجمعة رضوان ،أصل بشكل معرفي عميق لمستويات فهم وتجلي خطابات الكراهية ، وتعمق في البحث عن المفهوم في الفكر القديم والحديث، مع ربط نموه وتفاقمه بالأساس بالأدوار المأساوية للإعلام. إذ أنتج الفلاسفة –حسبه_ تعاريف كثيرة للكراهية ، على غرار ديكارت ، الذي يرى بأن الكراهية هي إدراك أن هناك شيئا سيئا في مجتمع ما ، مع الرغبة في الانسحاب بعيدا عنه. إلى أرسطو الذي قال بأن الكراهية ، هي الرغبة في إبادة الكائن المكروه. إلى دافيد هيوم الذي يعتبر الكراهية شعور غير القابل للاختزال ولا يمكن تحديد سبب الكراهية على الاطلاق ، وغالبا ما يؤدي إلى تدمير الكاره والمكروه معا.(رضوان، 2020، صفحة 7)

وتحيل الجهود العلمية ، التي حاولت دراسة ظاهرة خطابات الكراهية ، إلى مختلف أشكال العنف المادي والرمزي والاحتقار والتحقير والاذلال ، والحقد والبغض ، بغرض الحاق الضرر المادي أو المعنوي ضد الآخر المختلف . فيتمظهر في أشكال متعددة ومتنوعة ، من الأقوال والأفعال ، والسلوكيات المعادية والعنصرية الرافضة ، والمنفرة من الآخر سواء كان هذا الآخر فردا أو جماعة ، أو مؤسسة أو دولة ، أو فكرة ، أو معتقد أو ديانة أو ثقافة أو سلوك أو عادات وتقاليد .

وخطاب الكراهية عامة ، قد يشمل مجموع الممارسات ، والأحاسيس والانطباعات والسلوكيات ، التي يفصح عنها شخص أو مؤسسة أو هيئة عبر أي وسيط اتصالي ، ليمارس به العنف المادي أو الرمزي أو الاثنين معا ، ضد شخص أو مؤسسة أو هيئة ، وقد يطال خطاب الكراهية الأحياء والأموات ، وحتى الأشياء المادية ذات الرمزية الثقافية والحضارية كالتماثيل والآثار المادية للحضارات السابقة. لهذا يقال بأن خطاب الكراهية يحيا رغم موت ممارس الكراهية

ويخلص الأكاديمي بوجمعة رضوان ،للقول على لسان الفيلسوف خوسيه أورتيغا "أن الكره هو القتل الافتراضي والرمزي ..وهو الرغبة في إزالة الكاره للمكروه بشكل راديكالي ". مؤكدا أنه وبناء على الكثير من المنطلقات النظرية والفلسفية والأخلاقية ، يتفق المنظرون على ضم اللاتسامح ، والاقصاء والتشدد والتطرف والتكفير والاغتصاب والتعذيب والقتل ودعوى القتل ،، كله ضمن أشكال التعبير عن الكراهية. (بوجمعة رضوان ، ص13).

أما الكراهية الرقمية فهي مجموع البنى النصية التعبيرية والتفاعلية، المجسدة كلاميا (شفويا) أو لغويا (نصوص مكتوبة) أو سمعيا بصريا (فيديوهات) عبر مختلف الحوامل والوسائط الاتصالية الرقمية ، والتي تكون مشحونة بأفكار ومعاني ودلالات وإيحاءات ، عنيفة أو أوحتقارية أو عنصرية أو تمييزية ، وتمارس مظالم اجتماعية وثقافية اتجاه الأفراد أو الجماعات أو الهيئات والمؤسسات أو الدول. ويحيل مفهوم الكراهية الرقمية أو خطاب الكراهية في الشبكات السوسيورقمية إلى كل اشكال التعبير التي تنشر أو تبرر الكراهية العرقية أو كراهية الأجانب ، معادة السامية وكل أشكال الكراهية المؤسسة على عدم التسامح.(Monier, 2021, p. 12)

وتعرف هيئة الأمم المتحدة خطاب الكراهية ، في وثيقتها المسماة استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشان خطاب الكراهية ، بعد التأكيد على عدم وجود تعريف له في القانون الدولي : "أي نوع من التواصل الشفهي أو الكتابي أو السلوكي ، الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائية أو تمييزية ، بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية . وبعبارة أخرى على أساس الدين ، أو الانتماء الاثني ، أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية. وهذا الخطاب كثيرا ما يستمد جذوره من مشاعر التعصب ، والكراهية التي يغذيها في الوقت نفسه ، ويمكن في بعض السياقات أن ينطوي على الاذلال ويؤدي إلى الانقسامات". (المتحدة، 2019، صفحة 2)في الحقيقة هذا التعريف ضيق ولم يواكب الفضاءات الاتصالية الرقمية المفتوحة ، التحولات العميقة في الوسائط الناقلة لخطابات الكراهية والبيانات الضخمة التي تتضمنها أو تشير إليها.

ولقد اقترح مجلس أوروبا تعريف خطاب الكراهية بأنه "جميع أشكال التعبير ،التي تنشر أو تحرض أو تشجع أو تبرر الكراهية العرقية أو كره الأجانب، أو معاداة السامية أو التعصب ، أو غير ذلك من اشكال الكراهية المبنية على التعصب بما فيها التعصب المعبر عنه ، بالنزعة القومية . والاعتداد بالانتماء الإثني ،والتمييز ، والعداء للأقليات والمهاجرين والسكان من أصل مهاجر. (للدراسات، 2021، صفحة 6)

وتعتبر كل أشكال التمييز ،من أهم الروافد المغذية للكراهية ، لهذا حرص القانون الدولي الانساني ، في تنصيصه على مكافحة هذه الأوبئة ، على إيرادهما معا وتباعا ، باعتبار التمييز باب من الأبواب الواسعة التي يتدفق عبرها الكراهية.

وتعرف لجنة الحقوق المدنية والسياسية بهيئة الأمم المتحدة في دورتها 37 المنعقدة سنة 1989 التمييز بانه "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد ،أو تفضيل يقوم على أساس أي سبب ، كالعرق أو اللون أو الجنس او اللغة أو الدين أو الر أي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك ، مما يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف لجميع الاشخاص ، على قدم المساواة، بجميع الحقوق والحريات ، أو التمتع بها أو ممارستها.**(للدراسات، 2021، صفحة 6)**

ويعرف التمييز بأنه المصطلح القانوني ، المستخدم في المواثيق والعهود الدولية، لتعريف أي حالة يجري فيها استثناء أو تقييد أو تمييز لشخص أو لجماعة على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني. بما يؤدي إلى الانقاص من تمتع هؤلاء بحقوق الانسان أو يقيد لهم الاعتراف بها". وفي السياق الصحفي يمكن أن يتم ذلك عبر تأطير الأشخاص أو المجموعات بصورة سلبية بناء على هويتهم، وبغرض نشر الكراهية تجاههم أو التحريض عليهم. وقد لا يمارس التمييز في القصص الصحفية دائما بشكل متعمد، لكن على الصحفي أن يكون على التزام عال بالمعايير المهنية في إعداد المادة الصحفية من أجل تجنب الوقوع في التمييز أو الحض على الكراهية".

وخطاب الكراهية في الإعلام يكون كذلك يجب أن يكون متعمدا وموجها لغاية نشر أو ترويج أو حتى تبرير الكراهية تجاه جماعة عرقية أو قومية أو أي شكل من أشكال الكراهية المبنية على التعصب. لذا فإن خطاب الكراهية يختلف عن خطاب التمييز ، فالأول يستلزم وجود نية مبيتة بالكراهية اتجاه جماعة محددة، بعكس خطاب التمييز الذي يمكن أن يرد في القصص الصحفية دون إدراك من الصحفي أو المؤسسة الاعلامية لأسباب عدة كقلة الخبرة في المعايير المهنية الضامنة للموضوعية الصحفية أو عدم فهم الصحفي لسياق القصة **التي يعمل عليها.** (للدراسات، 2021، صفحة 5)

لكن بالمقابل، هناك من يرى في هذه الاجراءات التي في ظاهرها تشريعية تنظيمية وفي باطنها عقابية، أنها في الواقع تدابير سياسية لاحتواء الفضاء الاتصالي والسيطرة على مكوناته الفاعلة خاصة وأن هذا الفضاء يشكل البديل الحر للتعبير التعددي، والمناقشة الديموقراطية لقضايا الشأن العام خاصة مع الانغلاق الاعلامي والعودة القوية للرقابة السلطوية على وسائل الاعلام المختلفة. ولقد حذرت الأمم المتحدة من نزعة الأنظمة الشمولية لكبح حرية التعبير وتكميم الأفواه باسم محاربة الكراهية. فالأمم المتحدة تقود جهودا لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية، وتولي ضمن استراتيجيتها الجديدة اهتماما، بالاعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي، وهنا تأتي دور المؤسسات الاعلامية في تطوير مدونات السلوك المهني والمبادئ التي تحث الصحفيين على تجنب التمييز والحض على الكراهية اثناء ممارسة عملهم. لكن ما تخشاه هذه المؤسسات أن تستغل بعض الحكومات مكافحة التمييز وخطاب الكراهية ذريعة للحد من حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات عبر قوانين غايتها المعلنة تنظيم العمل الإعلامي. فوجود قوانين فضفاضة ودون تعريف واضح للتمييز أو لخطاب الكراهية، قد يجعل أي عمل صحفي عرضة للاستهداف والمساءلة من السلطات ولا سيما في الدول غير الديموقراطية.

وفي هذا الإطار أكد الأمين العام للأمم المتحدة أن "التصدي لخطاب الكراهية لا يعني تقييد حرية التعبير أو حظرها. بل يعني منع تصعيد خطاب الكراهية ،بحيث يتحول إلى ما هو أشد خطورة خاصة إذا بلغ مستوى التحريض على التمييز والعدوانية والعنف وهو أمر يحظره القانون الدولي.

2-الكراهية السائلة وتدفقاتها عبر الوسائط الاتصالية الرقمية :

الكراهية ظاهرة بشرية ،وممارسة سلوكية أنتجتها تضارب المصالح الفردية والجماعية ، يمكن استحضارها في أشكالها البسيطة ، ضمن جماعات الأفراد ، أو ضمن العلاقات البين فردية أو المتعدية لمجموعة الأفراد. كما يمكن استحضارها في أشكالها المركبة والمعقدة ،وتمارس على مستويات عليا. والتي تبرز في أشكال أنساق تواصلية ممنهجة التدبير والتخطيط ،ومحكمة التنفيذ ومحددة الأهداف والغايات.

وقد يتورط في ممارسة الكراهية ، كيانات سياسية ، أو مؤسسات سياسية واقتصادية بهدف الربح ، أو قد تمارس الكراهية كيانات وجماعات اجتماعية ، لتحقيق مجموعة من الأغراض الاجتماعية ، أو تمارسها تشكيلات سياسية بغرض التموقعوتجيشش الحشود ، للمرور على سذاجتها إلى التموقع وتحصيل النفوذ ، وللوصول إلى السلطة أو البقاء فيها.

لكن أخطر أشكال هذه الكراهية ، هي التي تفتعلها الجماعات والعصب المتنازعة على السلطة ، على مستوى مختلف البنى الهيكلية للدولة ، وتسخر لها مؤسسات الدولة وأجهزتها الادارية وهياكلها العلمية والاعلامية . وقد تكون صناعة هذه الكراهية موجهة للداخل للسطرة على الرأي العام داخليا ، وتوجيه اهتماماته لقضايا ثانوية وصرف انتباهه عن بعض القضايا الجوهرية ذات المصلحة العامة والمشتركة.

وقد توجه بعض الدول تصنيعها للكراهية ، لمنافس أو عدو خارجي ، فتتبلور في أشكال حروب سيبرانية ، تجهز لها فرق متخصصة ومتعددة الاختصاصات ، تقنية وفنية ونفسية واجتماعية وسياسية. ويطلق البعض على هذا الفرق التي تقود الحروب السيبرانية ،الكوموندوس الرقمي ، وبعضها ينعتها بالذباب الالكتروني ، كتحقير لهذه الممارسات ، التي تخلق تشوهات مزمنة في العقل الجمعي وتلوث فضاء التعايش الانساني ، بخلق ثقافة الصراع وتأجيجه ، ليتحول إلى كراهية رقمية ، تطال الأفراد خاصة الشخصيات العامة ، كما تطال البنى المؤسساتية المختلفة ، خاصة المؤسسات السيادية ومؤسسات إنتاج الوعي التحرري في أبعاده الوطنية والانسانية.

ولقد وجدت ظاهرة الكراهية في البيئة الاتصالية الرقمية ، البيئة الخصبة لنموها وانتشارها المذهل خاصة في أوقات الأزمات ، فتلاشي مفهوم الرقابة ببعديها السلطوي والاجتماعي ، في الفضاءات الاتصالية المفتوحة ، وارتفاع مستوى الحريات الفردية والجماعية ، على نحو يوحي بدمقرطة الاتصال ، وحالات التماهي الفردي والجماعي مع استحضار الذات والتعبير عنها كشكل وجودي جديد ، يعوض عن التغييب القسري للوجود وللذات الثقافية والفكرية، خلال سيادة الفضاءات الاتصالية التقليدية، التي هيمنت عليها الدولة وهياكلها المؤسساتية ، وأخضعتها لترساناتها القانونية .

هذا الفضاء الاتصاليالجديد ، يحفز الأفراد والجماعات ، لرفع مفعول الكبت والإفصاح دون رقابة ولا تفكير عقلاني في الكثير من الأحيان ، عن أفكارهم وأرائهم وتصوراتهم ومعتقداهم .

لكن هذا الانفجار في الحريات والعشوائية التعبيرية سينتج عنها ، سوق اتصالية فوضوية ، وتخلق ضجيج كلامي يغرق العقل والحكمة في ركامات التعصب والدوغمائية ويخنق الأصوات الثقافية الداعية والداعمة لقيم العيش المشترك والأنسنة.

ومن الصعب التحقيبلأركيولوجيا الكراهية في السياق الجزائري ، لكن بذورها السامة ، زرعتها مختلف الحركات الاستعمارية ، وغذاهاالاستدمار الفرنسي بشكل رهيب ومزمن . فالسياسات العنصرية المركزة والممنهجة والمظالم الاجتماعية والثقافية المدمرة ، التي خلفتها العقيدة الكولونيالية القائمة على التمييز والتفريق بشعارات فرق تسد، ستخلق تشوهات ثقافية في بنية التفكير الفردي والجماعي. هذه التشوهات ستغذي ظهور وتشكل كيانات اجتماعية وسياسية بمنطلقات جهوية ومناطقية ، وبخلفيات عرقية وهوياتية تتغذى وتنمو من الفكر العنصري والتمييزي ، كوقود للكراهية لكبح أي مشروع مجتمعي ، وإضعاف العقل الجمعي خاصة العلمي والاعلامي من تحقيق اي توافق سياسي يفضي ، لبناء دولة الحق والقانون ومأسسة الدولة وترشيد نهجها في البناء والتحديث.

وتتعدد أساليب ممارسة الكراهية ، وتتنوع أشكال ممارسة السيطرة عبرها خاصة في استقطاب الرأي العام والتأثير فيه وتوجيه اهتماماته. وتتفاقم هذه الظاهرة المرضية والخطيرة في المجتمعات المغلقة ، التي يسود فيها أنظمة سياسية غير ديموقراطية وتزيد حدة ممارسة الكراهية في أوقات الأزمات والاضطرابات السياسية .

كما تنمو وتزدهر هذه الممارسات المستندة للقبلية والعروشية والانتماءات الحزبية الضيقة خلال الحملات الانتخابية ، كشكل من أشكال تماهي الأنظمة مع ما تصوره كتحول ديموقراطي ، من خلال رفع مستويات الحريات العمومية والاعلامية ، فتظهر التشكيلات السياسية سواء كأفراد أو جماعات بنيوية استثمارها البشع في كل اشكال الإثارة السياسوية لتحريك الكتل الناخبة الصامتة أو خلاياها الفكرية النائمة في تخوم وهوامش المجتمع. فيتحمس الخطاب السياسي في استحضار ، مفاهيم المشحونة بطاقة ظاهرها تنويري يستحث على اليقظة ، والنهوض من غفلة فوات قطار التنمية المحلية. بتوظيف مفاهيم ومصطلحات ذات شحنات انفعالية تنتهي بانتهاء الموعد الانتخابي. على شاكلة ، يجب وضع للتهميش ، منطقتنا محقورة ، مهمشة ، ورجالاتها مقصيين...إلخ. ويمارس هذا الخطاب نوع من السطوة الثقافية على الأفراد والجماعات ، ويحرك فيهم دوافع انفعالية ضيقة الأفق.

كما تمارس الكراهية حتى في أوقات العادية وفي الفضاءات الثقافية والعلمية ، بسبب تضارب المصالح وطغيان الأنانية والانتهازية ، للحفاظ على المناصب والمكاسب . فيتم افتعال صراعات فارغة ولأسباب واهية ، لاستبعاد الكفاءة واستقطاب الجميع للانضمام لفلك الولاءات الانتفاعية لإسكات كل الأصوات المقاومة ثقافيا لكل اشكال الرداءة والتسيير اللاداري الحداثي وفقا لمقاربات علمية تستثمر بقوة في العقل المبدع والكفاءات النزيهة.

ويمكن استحضار بعض مؤشرات هذه الكراهية في الفضاء الجامعي ، كتشكيل تكتلات براجماتية بتحالفات ظرفية ، تنتهي بنهاية المصلحة ، وتتجدد بمباشرة تكتلات جديدة بمصالح جديدة . هذه التراكمات ستوسع من دوائر الانتهازية ، ويستحيل الحياد في ظلها ، فهذه الممارسات تضطر بالجميع للبحث عن تموقعات ضمن هذه التكتلات التي ستقبل بالتضحية بكل شيئ بما في ذلك قيم العلم والأخلاق والشرف من أجل استمرار مصالح ضيقة

وستتسبب هذه الممارسات في انكماش العقل العلمي ، مقابل تنامي وتضخم واتساع جغرافية الجهل الأكاديمي ، وما يترتب عنه من اساليب متعددة لممارسة الكراهية ، ومشتقاتها من التآمر والخداع والتلون الموقفي والنفاق . ومع مرور الوقت سيتشكل هذه التوجه كنزعة علمويةثقافوية . بينما تبقى فئة قليلة تقاوم عدم الانجراف الانصهار ضمن موجات هذه التيارات الجارفة ، وتمانع الانصهار في بوتقة اللاعقل والعدمية العلمية.

ساهمت مجموعة من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية في مفاقمة خطابات الكراهية في السياق السوسيوثقافيالجزائري . ولقد لعبت القوى الكولونيالية ، وخاصة الاستدمار الفرنسي على حد قول مولود قاسم نايت بلقاسم ، أدورا كبيرة في هذا التفكيك الاقتصادي والاجتماعي على حد تأكيد الهواري عدي للبنى الذهنية للعقل الجزائري في جميع أبعاده ، كشكل من أشكال تمهيد الأجواء وتهيئة المناخ لاحكام السيطرة وذلك باستدامة التشوهات الثقافية المختلفة ، سيما تلك المبنية على الجهوية والعرقية الهوياتية. ويمكن استحضار

العديد من الشواهد والمؤشرات ، عن ممارسة الكراهية في تاريخ الدولة الوطنية، ... قبل استعراض نماذج من ممارسات الكراهية في الفضاء الاتصالي الجديد وعبر مختلف وسائط التواصل الاجتماعي التي تقفز على المعايير القيمية والأخلاقية وتقفز على الضوابط التقليدية في الممارسة الاتصالية، سيما تجاوز إكراهات الزمان والمكان والثقافة الاجتماعية.

ولم تضع الجزائر المستقلة ضمن أولوياتها ، التصدي واجتثاث هذه الأوبئة الثقافية ، التي ظلت كقنابل موقوتة وظلت كرواسب ثقافية تكبح أي انطلاقة لتجسيد مشروع المجتمع وبناء الدولة الوطنية المنشودة ، خارج قفص ألغام الاحتلال التقليدي وخارج أطر الصراع السياسي ، التي ترهن القوى الوطنية ، وتقصيها وتستبعدها إلى خارج دوائر الصراع ، مما أفرغ الصراع من الأنساق الثقافية والفكرية التي تطعمه وتغذي الاتجاهات العقلانية فيه ، فيسمح بالانتقال من التسييج الدوغمائي للعقل الفردي والجماعي لتحرير ثوري للوعي الفردي والجماعي ، وبالتالي الانتقال من حالات الجمود والانحباس لحالات التطور والديناميكيات الخلاقة . وهذه الوثبة سيساهم في تحقيقها التحول الثوري من تسييس الثقافة وأدلجتها ، إلى تثقيف السياسة وعقلنتها.

3-الفضاء الاتصالي الرقمي وتفاقم الكراهية بالإعلام وضد الإعلام التقليدي :

ظلت وسائل الاعلام المختلفة وعبر مختلف مراحل تطورها مسرحا للممارسة كل أشكال الدعاية والتضليل والتلاعب بالعقول. كما ظلت وفية لمصالح القوى المهيمنة من أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية ، فمارست كل اشكال العنف الرمزي ضد الجماهير. كما مارست صنوفا متعددة من الكراهية ضد الجماعات الهامشية ، من خلال حرمانها من حقها في التعبير عن أفكارها وانشغالاتها ، واقصائها من اسماع صوتها ، بالانحياز الدائم للقوى المسيطرة ، لدرجة تحولت إلى واحدة من أهم أدوات استدامة الحكم بيد أقليات إنتفاعية مدمنة التعطش للسلطة.

ولقد ساهمت وسائل الاعلام وعبر مختلف مراحل تحولها ، في الصناعة والنقل والتداول المكثف لخطابات الكراهية وأخرجتها من الحدود الضيقة لممارستها إلى عوالمها الواسعة ، كما نقلتها من أشكالها البسيطة البين فردية ، لتصبح أكثر تعقيدا وأكثر تشابكا وتهديدا لمختلف البنى المجتمعية والمؤسساتية ، مما فاقم من خطورتها وضاعف من تهديداتها . ولقد ناقش العقل العلمي وشخص مجموعة من الخصائص الكثيرة والمتعددة لوسائل الاعلام التي تمارس الكراهية ، كالدعاية والتضليل ، العنصرية والتطرف ونشر الأكاذيب ، واختلاق الخلافات وتضخيم الاختلافات . وتبين مختلف تقارير الرصد الإعلامي حول الممارسة الإعلامية في المنطقة العربية ، استمرار وسائل الإعلام في إيقاظ أو إنتاج مشاعر العنصرية والقبلية والجهوية والتطرف الديني والسياسي ، لدى فئات واسعة من الجماهير وهو وضع يعرف تعقيدا أكبر ، خاصة مع الأزمات السياسية الناجمة عن الأحادية الفكرية الرافضة للتنوع الاجتماعي والثقافي والديني واللغوي الني تعرفه مختلف المجتمعات. (رضوان، 2020، صفحة 15)

فوسائل الاعلام المختلفة ، والتي شكلت وعبر مختلف المراحل والتحولات ، الفضاء الرحب للتبادلات الثقافية والتفاعلات الرمزية ، ونقلت هذه التفاعلات الثقافية من الحدود الضيقة للجماعات الاجتماعية ، إلى الفضاءات المجتمعية فتحولت مع مرور الوقت ، لتجاوز نطاق المنطقة والجهة لتعطي لها بعدها الوطني ، وبعده تطورت وسائل الاعلام لتعطي هذه التفاعلات الثقافية ، بعدها الانساني عبر الوطني. لكن هذا التحول لم يكون بريئا بل انتقل من الخضوع للقوى المجتمعية المحلية ، ليصبح في يد القوى والأنساق الوطنية المهيمنة سياسيا واجتماعيا وثقافيا قبل أن ينتقل للقوى العبر الوطنية ، التي تنزع للنفوذ والهيمنة والسيطرة خارج الأطر الاستعمارية التقليدية. فتحولت وسائل الاعلام لوسائل للغزو الثقافي والاحتلال الناعم للعقول وأدوات للإكراه والسيطرة على الشعوب.

فعلى مستوى الدولة القطرية ، أدى الاستحواذ على وسائل الإعلام واحتكار تملكها وتوظيفها الأداتي ، لدعم السلطة المركزية الحاكمة بمؤسساتها وأنساقها المهيمنة ، سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا . أدى إلى إقصاء فئات وشرائح واسعة من المجتمع ، وحرمانها من التعبير عن ذاتها ، والتواصل والتفاعل مع مكوناتها الثقافية .
وأدى هذا الاقصاء إلى تنامي الشعور بالتهميش والدونية ، مما خلق صراعات ثقافية ، بين ثقافة المركز وثقافات الأطراف أو كما تسميها مدرسة الدراسات الثقافية الثقافات الفرعية. فاحتدم الصراع ، بين من يمتلك ويتحكم في المنظومة الإعلامية ، وبين من لا يمتلك ويتعرض لمضامين ومحتويات لا يرى فيها صورته ولا تجسد تمثلاته وتصوراته للوجود بل ويعتبر في منظور السلطة الحاكمة متلقي سلبي ، يتم إفراغ فيه كم هائل من الرسائل السياسية والثقافية التي تتركه خاضعا ، ممتثلا للرسائل والأوامر والنواهي التي تريدها السلطات عبر شيفراتها التي تطبع بها الخطابات الاتصالية والمحتويات الاعلامية المختلفة.
لكن وبالمقابل ، تنامي الوعي الفردي والجماعي ، وتزايد الرصيد الثقافي والفكري والمعرفي ، للأفراد والجماعات ساهم في انزياح هذه النظرة الستاتيكية ، والأداتية الاستغلالية للجماهير ، التي اكتسبت صفة الجمهور النشط ثم المبدع على حد توصيف إيمانويل كاستلز ، جمهور يفهم الرسائل الاعلامية والخطابات الاتصالية ، انطلاقا من خلفيته الثقافية وخبراته في الحياة ، وهذا الطرح سبق وأن نبه غليه رواد مدرسة برمنغهام ، سيما ريتشارد هوغارت وبعده ستيوارث هول في نظريته الثورية التشفير وفك التشفير ، وبعده ريموند وليامز في دراسته الاثنوغرافية على السياق المنزلي في تلقي الخطاب الاعلامي.
إذن التحول العميق للوعي النقدي الفردي والجماعي ، مقابل استمرار أنظمة الهيمنة في ممارسة التضليل الاعلامي عبر ما يسميه بيير بورديو العنف الرمزي ، ولد وبالمقابل عنفا رمزيا مضادا من الجماهير ، التي انتقلت من التهكم وتكذيب وسائل الإعلام ، إلى التهجم عليها وممارسة العداء ضدها ، عبر مختلف الفضاءات التعبيرية المتاحة لها سيما الفضاءات العمومية التقليدية .
إذ تبين أنها تستثمر كل التجمعات الصغيرة والكبيرة ، والمناسبات الاحتجاجية ، لتفرغ شحناتها الانفعالية ، وتصب غضبها على وسائل الإعلام التي تريد التلاعب بعقولها وتضليلها عن معرفة الحقيقة. ويمكن استحضار العديد من الشواهد ، من مسيرات الحراك الشعبي في الجزائر ، التي بعثت برسائل واضحة وشديدة الدلالة وعميقة الطرح وكثيفة المعاني ، لرفض الدعاية والتضليل الذي يمارسه الصحافة ووسائل الاعلام الاذاعية والتلفزيونية العمومية والخاصة. لكن جنحت الجموع البشرية الضخمة للتهجم على بعض الوسائل الإعلامية ، ووظفت تعابير عنيفة وشعارات مشحونة بالغضب والألم ، كشعارات ، صحافة وإعلام العار ، وشعارات مدوية في المسيرات صدحت بها حناجر مختلف الفئات ، وعبر مختلف المسيرات.. وطال هذا العنف اللفظي وخطابات الكراهية الصحافة والصحفيين ، ورفعت ضدهم شعارات مشحونة بالعنف "يا الصحافة يا الشياتين ، يا الصحافة يا المذلولين" ووجدت الكراهية المضادة اتجاه الصحافة ووسائل الاعلام والصحفيين ، في البيئة الاتصالية وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة ، وسائط اتصالية وأدوات ، لإطلاق الهجمات المضادة اتجاه كل من يتعاطف أو تنسجم طروحاته مع خيارات النظام السياسي ، فتحولت صفحات الكثير من مستخدمي الفايسبوك سواء حسابات فردية أو مجموعات، إلى فضاء اتصالي شعبوي مفتوح ، تتدفق عبره المحتويات التضليلية والأخبار الكاذبة والمحتويات الملفقة ، وخطابات الكراهية ، ووتحولت منصات شبكات التواصل الاجتماعي إلى منصات لإطلاق هجمات عنيفة وعبرات مشحونة بالغضب اتجاه كل ما يرمز للسلطة ، وطال هذا العنف والكراهية الرقمية كل من تنسجم أطروحاته ، افكاره مع خيارات السلطة كحلول للخروج بالبلاد من مأزق الأزمة السياسية الخانقة. وبالمقابل لجأ المتعاطفون والمقتنعون بخيارات السلطة ، لممارسة الكراهية والعنف ضد من يتهجمون على خيارات السلطة .

والخطير في الأمر أن الكراهية انتقلت من ممارستها العمودية عبر وسائل الاعلام التقليدية ، إلى ممارسة أفقية وعمودية في ظل شبكات التواصل الاجتماعي ، وهذه الكراهية الرقمية ستغذي تراكم هوة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة ، كما ستراكم تغذية الصراعات والنزاعات بمنطلقات جهوية وعرقية وعنصرية ، وبالتالي تحمل تهديدات صريحة وخطيرة للنسيج الاجتماعي وتغذي الهشاشة المؤسساتية القائمة .

4-المستخدم الرقمي والإنتاج المكثف للكراهية ضد الإعلام التقليدي :

يحيل تحليل البنى النصية التفاعلية للأنساقالرقمية ،لمختلف الصفحات الفايسبوكية عامة والصفحات وسائل الإعلام التقليدية ، وكذا مختلف المواقع الإلكترونية والمنصات الرقمية ، إلى ممارسة صنوف من الكراهية ، تشمل مختلف عناصر المركب الاتصالي ، وتتوزع بين الكراهية الأفقية ، والكراهية العمودية. والكراهية النخبوية والكراهية الغوغائية.

ويمكن استحضار مجموعة من المؤشرات الدالة على تصاعد العداء ،ضد وسائل الإعلام وتصاعد خطاب الكراهية ضد المؤسسات الصحفية ، والإعلامية وضد الصحفيين والإعلاميين ، وفي مختلف البيئات والسياقات ، بما فيها البيئات الغربية. كما توثق لذلك العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية الدولية ، سيما المنظمات والجمعيات المهنية للصحفيين وناشري المؤسسات الاعلامية.

ولقد لاحظت من خلال تحليل البنى النصية التفاعلية للأنساق الافتراضية الرقمية ، شمول الكراهية الرقمية وبأشكال متفاوتة لكل عناصر العملية الاتصالية ، من مرسل ورسالة ووسيلة ومستقبل ، وحتى رجع الصدى أي التفاعل مع التفاعل ، إضافة إلى الشخصيات والفاعلين في الخطاب الاعلامي.

وتعج شبكات التواصل الاجتماعي ، بتعليقات مشحونة بالعنف تجسد مختلف أشكال الكراهية ، ضد الصحافة ووسائل الإعلام ، وتفاقمت حدة غضب المجموعات الافتراضية ضد القنوات التلفزيونية الخاصة ، التي تغرق في الإثارة ، والتهريج وتمارس الإعلام الفضائحي لتحقيق نسب مشاهدة عالية ، سيما وأن مختلف هذه القنوات في بداية تجربتها ، وهذا يعكس حالة صدمة الجماهير الجزائرية ، التي ترقبت مطولا الانفتاح السمعي البصري ، وتطلعت مطولا لإعلام يكعس حقيقة الوطن والمواطن ، ويعطي ولو جزء من الإهتمام لانشغالاته الكثيرة .

لكن قراءة التعليقات ، أو البنى النصية التفاعلية أو المنشورات التي تستهدف الوسائل الاعلامية في حد ذاتها فهي في تزايد وتراكمية كبيرة ، بل أحيانا تتحول لحملات مركزة متكررة ومستمرة ضد القنوات التلفزيونية الخاصة ، ونعتها بأبشع الأوصاف ، كإعلام العار ، والإعلام الدعاري ، وقنوات الاستحمار وقنوات الصرف الصحي...وغيرها من التعابير العنيفة. ولقد تعرضت معظم القنوات التلفزيونية الخاصة لحملات عنيفة بسبب ، رفضها تغطية أحداث الحراك الشعبي ، وإدارة ظهره للحراك الشعبي ومطالبه المشروعة في بناء دولة الحق والقانون.

وينتقد أكاديميون بشدة القنوات التلفزيونية الخاصة ، اذ كتب أحمد فلاق في صفحته على الفايسبوك بتاريخ 03 فيفري 2022 منشورا مرفقا بصور لنفس الاشخاص يظهرون في عدة قنوات ويمارسون نفس التهريج والاثارة وعلق على الصور قائلا: "قنوات الهتان تلتقي دوما بنفس المواطنين". ولقد صاحب المنشور بنى نصية تفاعلية أي تعليقات عنيفة ومشحونة بالغضب ، ناقمة على هذه القنوات ، وتنعتها بقنوات التبرديعوالاستحمار ، وقنوات "الصراف

الصحي" . وتحسر غلال يوسف ،الذي ألقى كل اللوم على الشعب المتابع لهم معلقا "أصبح أرذل القوم يؤثرون في الناس" وعلق عطاء الله بلال "متيجة نيوز ملتقى المهابل ومرتع المختلين عقليا".

وبعيدا عن التهجم وبنبرة ساخرة من التصنيع المكثف للرداءة والنجومية الزائفة ، علقت صابر لامية قائلة : "هذه الفتاة (المستجوبة) بعد أيام ستتحول الي مؤثرة على الميديا الاجتماعية ، وسوف تقدم لنا المواعظ وطرق بناء الاسرة وطرق الاصلاح بين الازواج وتربية الاطفال.. ومع الوقت يتحولون الى مجال بحث في تخصصنا الاعلام والاتصال ويدمجون في بحوث القائم بالاتصال. ونفس الطرح، كتبت "ثيللي" "زمن التفاهة ، وهذه تضاف للفواحش الاعلامية . للأسف بعد اشهر أو أيام نجد هؤلاء التافهون صنعوا منهم شخصيات مشهورة طبعا بمعاييرهم".

كما يتعرض التلفزيون الجزائري العمومي ، لموجة من الانتقادات الغاضبة على نمطية الأداء وروتينية المعالجة الاعلامية ، التي تهتم بالنشاط الحكومي ، على حساب انشغالات واهتمامات المواطنين ، مما جعل مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي ، ينعتونها بتلفزيون الحكومي وليس التلفزيون العمومي . بينما بلغ مستوى تذمر البعض بنعتها باليتيمة ، والقنوات التلفزيونية الخاصة بدار الأيتام.

أما على الصعيد الدولي ، فتعتبر قناة فرانس 24 من القنوات التي تواجه طوفان من الانتقادات من طرف الجزائريين في تفاعلهم مع تغطياتها للشأن الجزائري ، حيث يتهمها مستخدموا شبكات التواصل الاجتماعي من خلال التعليقات بالتحيز وخدمة المصالح الاستدمارية التقليدية ، عبر خداع ناعم ، تحت غطاء حرية الصحافة والإعلام والمهنية والاحترافية.

كما لاحظنا تنامي خطاب الكراهية ضد قناة الجزيرة ، التي ينعتها رواد شبكات التواصل الاجتماعي المناوئين لبرامجها وسياساتها التحريرية بقناة الخنزيرة . رغم ما تسوق له من التزام بقيم مهنية والتزام بالحرية المسؤولة ،تحت شعار الرأي والرأي الآخر. بل وطال حملات الكراهية القنوات المتخصصة في الرياضة على غرار قنوات بين سبورت خلال مونديال العرب بقطر. حيث انتقد رواد شبكات التواصل الاجتماعي ،ما أسموه التحيز للفريق القطري خاصة عندما واجه المنتخب الجزائري.

ومن الملاحظات الجديرة بالإهتمام ،تسببت شبكات التواصل الاجتماعي في إزاحة غطاء القداسة على القائم بالاتصال عامة وعلى الصحفيين خاصة وتنامت ظاهرة الكراهية ضد الصحفيين ، بشكل غير مسبرق في بيئة الاتصال الرقمية . وتشمل خطابات الكراهية بشكل أساسي الصحفيين ،سيما مقدمو البرامج الاخبارية ، ومنشطي الحصص البرامجية المختلفة.

ولقد تعرض صحفيين كبار لهجمات عدائية ، تجاوزت في الكثير من الأحيان الأطر المهنية لتطال الحياة الخاصة . كما حدث للمعلق الجزائري حفيظ دراجي ، والمعلق التونسي عشامالشوالي ، الذي استقطب انتقادات غوغائية من عامة جماهير كرة القدم ، علاوة على استقطاب انتقادات مشحونة بالتذمر قام بها منتسبون للنخب المثقفة والأكاديمية ، بالرد على ما اعتبره استفادة الجزائر من الكثير من العلماء العرب والمصريين خلال الثورة وغداة الاستقلال حيث ساهموا في بناء الدولة الوطنية في قطاعات التربية والتعليم والصحة. ورغم موضوعية الطرح باعتباره حقيقة تاريخية ، إلا أن المعلق الشوالي لم يسلم من هجمات عدائية مشحونة بعبارات عنيفة تحمل الكراهية لشخصه

ولبلده ، وبنبرات انفعلية تفتقد للنقاش العقلاني والحوار الهادئ ، الذي يعلي من قيم التسامح وقبول الرأي الآخر في اطار من التعايش والاختلاف الثقافي وثقافة الاعتراف التي ينشدها العقل التعارفي.

ولم يسلم الكثير من الصحفيين الجزائريين في التلفزيون العمومي ،سيما مقدموا نشرات الاخبار وكذا الصحفيين من مختلف القنوات التلفزيونية الخاصة ، سيما منشطو البرامج الاجتماعية على غرار الصحفي يوسف نكاع ، حين استضاف أستاذ العلوم الاسلامية ، الذي طرد من منصبه بسبب طلبه من التلميذة الالتزام باللباس المحتشم. حيث تم التهجم على الصحفي وتعرض لحملات تشويه مكثفة ومركزة ،تتهمه بالعداء للأخلاقيات العامة والمبادئ الأساسية لمقومات المجتمع الجزائري.

كما يمكن تسجيل ملاحظة مهمة أيضا ، تتعلق بانتفاضة المستخدم للفضاءات الاتصالية ، ضد محتويات ومضامين وسائل الإعلام التقليدية ، والتي تحمل طابع دعائي وتضليلي ، أو تتلاعب بشكل أو بآخر بعقل المستخدمين لمختلف الوسائط الاتصالية والمنصات الرقمية .

حيث تفترض الممارسة المهنية للمهنة الصحفية والإعلامية ، تقديم محتويات إعلامية رسالية ، أي أنها تتضمن رسائل هادفة في مختلف المجالات ، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . لكن الاستخدام غير العقلاني لمختلف وسائل الإعلام ، بسبب قوى السوق والقوى المهيمنة ، حولت وسائل الإعلام إلى أدوات لسحق الجماهير وإخضاعها والتلاعب بعقولها . ولكن التفاعلية التي يتيحها الإعلام الشبكب وإمكانات التعبير والنقد وحتى الاحتجاج التي يمنحها الفضاء الاتصالي الرقمي المفتوح ، أنتج هجمات مضادة ، وبالتالي سلطة مضادة لسلطة الإعلام الدعائي والتضليلي.

ويمتد خطاب الكراهية ضد المحتويات التي تبثها مختلف وسائل الإعلام ،ليشمل مختلف البرامج والمحتويات المثيرة للجدل القيمي والأخلاقي ، اذ هناك حملات مكثفة ضد البرامج التي تعتمد على الاثارة والترفيه ، باعتبارها برامج تسيئ للذوق العام وتتنافى مع الأخلاق العامة. إذ يتجلى هنا الانخراط الجماعي في مصادرة الحق في الاختلاف ، وهناك نوع من الوصاية الثقافية لتنميط الذوق ومحاربة التنوع.

5-الكراهية النخبوية ضد أنظمة الهيمنة الثقافيةالقائمة:

يجنح الخطاب النخبوي الميدياوي ، نحو ممارسات اتصالية عنيفة وأحيانا متطرفة ، كثيرا ما تكون محملة بخطابات كراهية تحت مبررات ممارسة النقد المشروع أكاديميا . ويتعرض العارفون لخبايا المنظومة الثقافية والاعلامية ،وصناع القرار فيها من أصحاب النفوذ السياسي والمالي ، بالنقد العلمي الجريئ للاختلالات الهيكلية والوظيفية ، التي تعاني منها المنظمة الاعلامية والثقافية بشكل عام. فينتقدون الادارة السلطوية للحياة الثقافية والفضاء الإعلامي ، ويطالبونها بتحرير الاعلام من كل اشكال الوصاية والرقابة ، وتحرير الملكية لفائدة الصحفيين المهنيين ، بدل التحول من الاحتكار الحكومي الى احتكار أخطر ، يقوده رجال المال وأصحاب النفوذ في مفاصل السلطة السياسية.

ويمثل هذا الاتجاه أقلية من نخبة جامعية متنورة مدركة للأدوار الحاسمة للإعلام في بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات ودور الاعلام الحقيقي والمهني في بناء المجتمع المفتوح المتسامح مع ثقافة التعددية والاختلاف ، خارج الوصاية التي تمارسها المركزيات الثقافية على العقل الفردي والجمعي.

كما تفيد القراءة التحليلية والتأويلية ،للبنى النصية التفاعلية بهجمات مركزة ، تحمل عداء وكراهية مركزين على الشخصيات الفاعلة في الخطاب الاتصالي ، خاصة حين يتم تناقل تصريحات للمسؤولين السامين في الدولة سواء على المستوى المركزي او المحلي ، حيث يتعرضون لانتقادات لادعة. بل هناك اتجاه عام قوي لاستعداء المسؤول وتحميله الفشل والبؤس العام للدولة والوطن والمواطن. ولاحظت تغافل مناقشة الفكرة أو الافكار المثارة والأطروحات المقدمة ، مقابل الهجوم المكثف على الشخص وحياته الخاصة.

وبالتالي فرواد شبكات التواصل لا تهمهم الافكار وانما ينهمكون في انتاج خطابات وتعاليق مشحونة بالرفض والشيطنة والتهجم والاتهامات بخيانة الأمانة وخدمة المصالح الشخصية ومصالح المنتفعين ضمن البناء الهرمي للسلطة الحاكمة ، بمعنى يخدمون من عينهم وليس من انتخبهم ولاهم أمرهم.

كما تجدر الاشارة إلى حالات الاستقطاب ، والنقاشات ذات الحمولة المشحونة بالعنف ، وهنا يمكن تسميتها بالكراهية الأفقية ، حيث يتنازع المستخدمون لشبكات التواصل الاجتماعي ، أشكال وأنواع من النقاشات البيزنطية التي تلغي الآخر وتنزع عنه صفة الوعي والعقلانية ويتم تبادل الاتهامات ، بالتعصب والجهل والتخلف.

ويبقى الأمل معقودا ، على بناء الإنسان صاحب العقل التعارفي، كمرتكز للتثاقفالرقمي وتكريس التسامح والأنسنة وتكريس ثقافة التسامح ، من خلال النشر الموسع والقاعدي والتنشئة على العقل التعارفي ، الذي ينتقل من الاحكام والانطباعات المسبقة ، المبنية بشكل عبثي وعشوائي مشوه للآخر ، للمعرفة الشاملة للآخر.

6-تدفق الكراهية عبر الفضاءات الرقمية وتفاقم مخاطرها على الأمن الثقافي للمجتمعات النامية :

تتدفق خطابات الكراهية في البيئة الاتصالية الرقمية وعبر مختلف وسائطها المتعددة ، عبر ممارسات أكثر تحررا وبأشكال سلسة سريعة ولامتناهية ، ومن مصادر متعددة ، أفرادا وجماعات ، ومن داخل الوطن ومن خارجه . ولقد نقلت وسائط الاتصال الجديدة خطابات الكراهية من حالاتها الكامنة في تخوم وهوامش المجتمع ، ومن شكلها الأحادي المعروف المصدر والواضح الاتجاه ، لتنقله لأشكاله الظاهرة والتعبير الاستعراضي عنه ، وبالتالي نقله من الصوت الواحد للتعددية أو لأصواته المتعددة ، ومن التمثلات في المخيال الفردي والجماعي للتعرض والممارسة في البيئة الرقمية.

ولقد ساهمت مجموعة من العوامل النفسية والسوسيوثقافية في تغذية روافد هذه التدفقات الاتصالية الرقمية ويمكن هنا استحضار مقاربة زيغموندباومان حول الكراهية السائلة . فبعدما كانت الكراهية تمارس عبر الإكراه المادي ، كالتجويع ، أو التعذيب الجسدي والفيزيولوجي ، والاقصاء الاجتماعي ، والتهميش الثقافي ، أصبحت الكراهية تمارس عبر فضاءات اتصالية رقمية.

وحسب الملاحظات التأملية لبعض الأكاديميين ، فمع انتشار الوسائط الجديدة للإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي ازدادت فضاءات نشر الكراهية اتساعا ، ومعها أصبح العمل الإعلامي ، يتأثر بها بشكل أو بآخر ، خاصة مع سيطرة نزعتي الإثارة والدعاية ، في معظم الوسائل الإعلامية ، ومعها أصبحنا أكثر من أي وقت مضى ، مطالبين بالتذكير وبالدعوة للتمسك ، بالقيم المهنية للصحافة ، كالتمسك بالحقائق ، والروح الانسانية واحترام الآخرين والشفافية والإقرار بالأخطاء ، وهي مبادئ أساسية ينبغي أن يلتزم بها الصحفيين والفاعلين السياسيين والاجتماعيين ، بما في

ذلك مستخدمي الوسائط الاجتماعية ، لكن هذا السلوك لابد أن يكون نتاج تنشئة على الأخلاقيات ، وعلى الالتزام بالأخلاقيات السياسية والإعلامية العمومية.(رضوان، 2020، صفحة 27)

ولقد سمحت الفضاءات الاتصالية الرقمية المفتوحة ، من استقطاب القوى المهمشة في نطاق الفضاءات المجتمعية والمؤسساتية التقليدية ، وحفزها الفضاء الاتصالي المفتوح ، على الظهور والتعبير ونقل الأفكار والآراء وتداولها في الفضاء الاتصالي الرقمي ، وبالتالي رفع تراكمات مفعول الكبت . هذه التدفقات الاتصالية ، خلقت الكثير من الصدمات الثقافية ، سيما وأن الأفراد والجماعات ، نشأوا على الوصاية الأبوية داخل أنظمة اجتماعية مغلقة وقمعية وتربت داخل منظومات تربوية بأنساق ثقافية مغلقة ومسدودة الأفق العقلي ، وداخل أنظمة سياسية دكتاتورية لا تسمع إلا لصوتها ولا ترى إلا صورتها وتمثلاتهاالميتاسوسيوثقافية.

وإذا كان بعض الصحفيون والكثير من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي ، يختفون وراء أقنعة الوطنية تارة أو وراء التصدي لظاهرة الظلامية الدينية المتطرفة أو التصدي لظاهرة العلمانية الاستئصالية المتطرفة ، كمبررات للوقوع في المحظور ، وممارسة الكراهية ، فهذا كما يؤكده الأكاديمي رضوان بوجمعة ، مبررات إيديولوجية وليست مهنية ، ولا تجد أي تأسيس أخلاقي ولا حقوقي ولا مهني ، فلا يمكننا مواجهة الفاشية بأساليب فاشية ، لأن القيام بذلك هو إنتاج لفاشية جديدة . (رضوان، 2020، صفحة 32)واستدامة عن قصد أو غير قصد لخطاب الكراهية.

7-استراتيجيات التحكم في خطاب الكراهية عبر أنسنة الاتصال ونشر ثقافة التسامح في البيئة الاتصالية الرقمية :

تحول خطاب الكراهية عامة والكراهية الرقمية ، وانبعاثاته السامة والمدمرة عبر مختلف الفضاءات الاتصالية الرقمية ، إلى ظاهرة مقلقة وهاجس كبير ، بات يؤرق المجتمع الدولي ويهدد بتقويض جهود التعايش الإنساني . ولقد لفتت هيئة الأمم المتحدة ، وعبر مختلف مؤسساتها إلى تنامي مخاطر ظاهرة الكراهية عبر وسائط الإعلام الجديد والشبكات التواصلية والمنصات الالكترونية الرقمية.

حيث حمل تصدير استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية ، "تعصف بالعالم موجة عارمة مثيرة للقلق من كراهية الأجانب والعنصرية والتعصب ، بما في ذلك تزايد معاداة السامية ، وكراهية المسلمين واضطهاد المسيحيين ، وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من اشكال الاتصال تستغل ، كمنابر لنشر التعصب ، وما فتئ يتنامى زحف حركات النازيين الجدد ومؤيدي أيديولوجية تفوق العرق الأبيض ، أما الخطاب العام ، فبات يستخدم كسلاح لتحقيق مآرب سياسية في شكل خطب تؤجج المشاعر وتتسبب في وصم الأقليات والمهاجرين واللاجئين والنساء وكل ما يسمى الآخر ، وتجريدهم من إنسانيتهم. .. والكراهية ليست ظاهرة معزولة ، أو مجرد أصوات مدوية لعدد قليل من الناس يعيشون على هامش المجتمع ، فتيار الكراهية بصدد التحول إلى ظاهرة عامة تسود في الديموقراطيات الليبرالية كما تتفشى في الأنظمة الاستبدادية على حد سواء ، ومع انهيار كل قاعدة من قواعدنا الأساسية تهتز أركان إنسانيتنا المشتركة.(المتحدة، 2019، صفحة 1)

وتضمنت هذه الوثيقة الأممية رؤية استراتيجية للتصدي ومواجهة خطاب الكراهية ، وبلورت خطة عمل بأهداف اجرائية تتمثل في : أولا ، تعزيز جهود الأمم المتحدة في التصدي للأسباب الجذرية والعوامل المحركة لخطاب الكراهية ثانيا: تمكين الأمم المتحدة من صوغ استجابات فعالة لأثر خطاب الكراهية على المجتمعات.

مع التأكيد على أن التدابير المتخذة ، تتماشى مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الانسان ، سيما الحق في حرية الرأي والتعبير. وتسترشد هذه الاستراتيجية بالمبادئ التالية : (المتحدة، 2019، صفحة 3)

1-مراعاة الاستراتيجية وأساليب تنفيذها للحق في حرية الرأي والتعبير ، فالأمم المتحدة تدعم تعزيز التواصل لا تقييده، باعتبار ذلك الوسيلة الأساسية لمواجهة خطاب الكراهية

2-وضع مسؤولية التصدي لخطاب الكراهية على عاتق الجميع –الحكومات والمجتمعات والقطاع الخاص-

3-اضطلاع هيئة الأمم المتحدة ومواكبة للتحول الرقمي ، بدعم جيل جديد من مواطني التكنولوجيات الرقمية بهدف تمكينهم من التعرف على خطاب الكراهية ونبذه والتصدي له .

4-الاجتهاد في تحصيل المعرفة للعمل بفعالية ، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر تنسيق جمع المعلومات وإجراء البحوث بشأن الأسباب الجذرية الكامنة وراء خطاب الكراهية ودوافعه والظروف المنتجة له.

ويتطلب حسب نفس الوثيقة ، تحقيق هذه الأهداف ، التزامات رئيسية ، كرصد خطاب الكراهية وتحليله ، ومعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء خطاب الكراهية والوقوف على عوامله المحركة له والجهات الفاعلة فيه. مع إشراك ودعم ضحايا خطابات الكراهية ، مع العمل على تعزيز الشراكات مع وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية ، من أجل التصدي للسرد الذي يقوم عليه خطاب الكراهية ، وتعزيز قيم التسامح وعدم التمييز والتعددية وحرية الرأي والتعبير ، إضافة إلى الحرص على مواكبة الابتكارات التكنولوجية ، وتشجيع المزيد من البحوث بشأن العلاقة بين إساءة استخدام شبكة الأنترنت ، ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر خطاب الكراهية.

إضافة إلى لفت الإهتمام إلى قضية جوهرية ، وهي استخدام التعليم كأداة في مواجهة والتصدي لخطاب الكراهية وذلك باتخاذ الاجراءات اللازمة في قطاعي التعليم النظامي وغير النظامي ، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتشجيع القيم والمهارات التي تصب في إطار التعليم من أجل المواطنة العالمية وتعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية ، أي تشكيل وعي نقدي في تلقي محتويات المتدفقة عبر الفضاءات الاتصالية الرقمية ، واكتساب كفاءات مهارية في الاستخدام الآمن لها. مع التشجيع على غقامة مجتمعات مسالمة ، وشاملة للجميع وعادلة من أجل معالجة الأسباب الجذرية لخطابات الكراهية ، وهذا يستدعي إذكاء الوعي بشأن احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز والتسامح والتفاهم إزاء الثقافات والأديان الأخرى ، فضلا عن المساواة بين الجنسين ، في سياقات العالم الرقمي والتشجيع على الحوار والتفاهم بين الثقافات والعقائد والأديان. فضلا عن الاستخدام الاستراتيجي للفضاءات الاتصالية لمعالجة خطاب الكراهية والتخفيف من حدته (المتحدة، 2019، الصفحات 3-4)

وتحاول الجزائر على غرار المجتمع الدولي ، مساوقة هذه الاستراتيجية لتنظيم الفضاءات الاتصالية الرقمية سيما ممارسة الحق في الاتصال عبر شبكات الإعلام الجديد ، والاعلام الالكتروني ، في الاتجاه الذي يدعم جهود التصدي للكراهية في بيئة الأنترنت. ويمكن قراءة نزعة الدولة الجزائرية في مناهضة خطاب الكراهية والتمييز ضمن بعدين أساسين ، بعد داخلي وبعد خارجي.

فالبعد الخارجي يتساوق مع القانون الدولي الإنساني ، الرامي في بنيته المضامينية الشكلية إلى إحلال السلام العالمي وتعزيز آليات الأمن الانساني والعيش المشترك ، وعرف القانون الدولي الإنساني تطورا تشريعيا مهما في اتجاه تجريم وردع خطاب الكراهية والخطاب التحريضي. وهذا التطور استند على روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتنص المادة 2 من الجزء الثاني من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه ، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون تمييز بسبب العرق ، أو اللون أو الجنس أو اللغة، أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي ، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الاسباب. وتنص المادة 20 "تحظر بالقانون آية دعاية للحرب ، تحظر

بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز او العداوة او العنف.(المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 16 ديسمبر 1966.، 1966) تجدر الإشارة إلى تعدد وتنوع الجهود التشريعية والآليات الدولية لمناهضة كل أشكال العنف والكراهية والتمييز، كالاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري ، اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة 1979 ، كاتفاقية مناهضة التعذيب ، اتفاقية منع الإبادة الجماعية ، إلخ. لكن تبقى هذه الآليات عاجزة ، ورهينة توفر الإرادة لدى الدول الكبرى لتجسيدها.

وهذا الطرح ينسجم مع العقيدة الجزائرية الرافضة لكل أشكال الاستعمار والعنف المادي والرمزي ضد الشعوب فهي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتدعو للحوار والحل السلمي لمختلف النزاعات والصراعات السياسية. وهي عقيدة تأسست عليها الدولة الجزائرية ، واستمدتها من كفاحها الثوري وضالها المرير ، لنيل الاستقلال من المستدمر الفرنسي. أما البعد الثاني والمتعلق بالجهود الوطنية لتكريس منظومة الحقوق والحريات الأساسية للمواطن ، ومواجهة خطاب الكراهية والتمييز. فيمكن القول ، أن هناك نظريا مواكبة تشريعية ، مع محاولات وجهود ونضالات لافتكاك الحقوق وتكريسها تدريجيا ، مع الإقرار ببعض العقبات ، التي تراكمت بسبب الاتجاه الأحادي والسلطة الأبوية التي فرضها النظام السياسي ، في بدايات الدولة الوطنية ، التي أنتجت ثقافة مجتمعية رجعية متغلقةومنكفية على ذاتها ، وحرمت تحرير العقول الفردية والجماعية ، للانخراط الثقافي في مشروع المجتمع المفتوح والملاحظ استمرار النظام السياسي الحاكم ، في مقاربته التقليدية ذات الطابع الوصائي على الأنساق المجتمعية رغم التحولات العميقة التي تفرضها الفضاءات الاتصالية الرقمية ، التي حررت الأفراد والجماعات ، وفتحت أفاقا لا محدودة للإطلاع والمعرفة العميقة للحريات السياسية والمدنية والثقافية ، والتعطش لممارستها بحرية.

وبالتالي فالمقاربة السلطوية الاستعلائية، في التعامل مع الكراهية السائلة والمتدفقة عبر مختلف وسائط الاتصال الرقمية والمتعددة المصادر الداخلية والخارجية ، قد لا تحقق الأهداف الكبرى والاستراتيجية في تأمين الفضاء الثقافي الجزائري ، واستدامة التعايش الانساني المشترك لمختلف فئات الشعب مع مختلف عناصر البنى الثقافية الوطنية ضمن أفق جغرافي غير قابل للتفكيك والمفاضلة. فالسلطة السياسية ،لا تزال تتعامل مع السوفت وارد بالهارد وار، أي أن الدولة الجزائرية وصناع قرارها ، لا يزالون يتعاملون مع الغزو الناعم بآليات التصدي الصلبة كسن القوانين وتسخير مؤسسات الدولة وأجهزتها الردعية لقمع الجرائم الالكترونية والأوبئة الثقافية المختلفة.

ورغم ضرورة التأكيد على أهمية هذه الخطوات في تحقيق الأمن السيبراني الوطني والتضييق على تدفقات خطابات الكراهية ،وحماية الوطن والمواطن من هذه الهجمات المستهدفة لإضعاف القوى العقلية والفعاليات الفكرية وتفكيك البنى الثقافية الصلبة.

إلا أنه يجب لفت الانتباه إلى أن هذه الآليات ، ستبقى لوحدها عاجزة ، إلذا لم نقارب الأمن الثقافي من منظوره الشامل ، عبر خلق تنمية شاملة واستدامة الحوكمة المؤسساتية للدولة.

تدارك المخاطر السيبرانية في البيئة الرقمية ، مرهون بتجاوز خطابات الكراهية ، وهذا لن يكون إلا ببناء الانسان وتهيئة كل الظروف والشروط ليس ليمارس حياته فقط ولكن ليعيش إنسانيته الكاملة وغير المنقوصة.

ويجب هنا التأكيد على رسم استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف للتحول الرقمي كمواكبة فعلية وتجديد مدروس لخرائط التفكير الفردية والجماعية وانعاش اليقظة المؤسساتية الفكرية والمعلوماتية. وتهيئة شروط هذا التحول ، كتكريس ثقافة التربية الاعلامية والتربية الرقمية كروافد ثقافية لبناء الوعي النقدي في التلقي للمضامين الرقمية والمحتويات المتدفقة عبر مختلف الوسائط الالكترونية المتعددة.

ولقد أفرجت الدولة الجزائرية على مجموعة مؤشرات ، توحي بالوعي بالمخاطر المحدقة بالنسيج الاجتماعي وبتوفر الإرادة السياسية لمواكبة التحولات العميقة في الوعي المجتمعي ، وتحيق التعاون عبر تجسير الهوات الموجودة بين مختلف فئات الشعب ، سيما نخبه العلمية المتنورة رغم قلتها وتشتتها وتشظي أفكارها ، وكذا البنى المؤسساتية المختلفة. لمضاعفة الجهود أولا لإعادة بناء الثقة كأرضية للعمل المشترك ، والذهاب نحو ترشيد نهج دمقرطة الدولة بتحقيق التوافقات السياسية الممكنة كأرضية لتعزيز الحريات العمومية وتكريس الحقوق الاجتماعية المسلوبة وتحقيق العدالة الاجتماعية المغيبة

ويمكن استحضار بعض مؤشرات هذه الجهود على المستوى المادي سيما ما تعلق بمراجعة الترسانة القانونية وتحيينها لمواكبة الطفرة الاتصالية ، وذلك بتنظيم الاعلام الالكتروني ، وتجريم خطابات الكراهية عبر الأنترنت.

إذ ورغم أن السلطة السياسية في الجزائر ، ظلت تسترشد بالقانون 09-04 المؤرخ في 05 غشت 2009. والمتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها. في التعامل مع التجاوزات المرتكبة بوسائل الاتصال الالكترونية خاصة وسائط التواصل الاجتماعي وتأخرت عن سن قانون الاعلام الالكتروني ، كما نص عليه القانون العضوي المتعلق بالإعلام 2012. ورغم أن مواد هذا القانون تحيلنا لمختلف صنوف الجرائم الالكترونية، التي تستغل الوسيط الاتصالي الرقمي لارتكابها، كجرائم التحريض والقذف والسب والتجريح والقرصنة الالكترونية، والارهاب الالكتروني.

لكن يبقى هذا القانون قاصرا في المواكبة الاجرائية والجزائية لمختلف المخالفات أو الجرائم التعبيرية المرتكبة في الفضاء الاتصالي الرقمي، عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو مختلف المنصات والمواقع الالكترونية الرقمية، سواء الاخبارية أو العامة أو حتى الصفحات الفايسبوكية والوسائط المتعددة.

ويعتبر القانون 20-05 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما ، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 25 بتاريخ 29 افريل 2020. خطوة كبيرة والأولى من نوعها ، كرد فعل من المشرع الجزائري، للتحرك للتصدي لمكافحة الكراهية والأخبار الكاذبة. ولقد عرف المشرع الجزائري التمييز في هذا القانون بأنه "كل سلوك يقوم على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو اللغة أو الانتماء الجغرافي وينص على أن العناصر المكونة لتجريم خطاب الكراهية تتعلق بجميع "أشكال التعبير التي تنشر التمييز أو تحرض عليه أو تشجعه أو تبرره أو تلك التي تعبر عن الاحتقار أو الإذلال أو العداوة أو الكراهية أو العنف".

ولقد صادق مجلس الوزراء على هذا القانون في 23 فيفري 2020. "واعتبرت وكالة الأنباء الجزائرية قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها سندا تشريعيا قويا للتصدي لهذه الظاهرة التي أخذت أبعادا مقلقة، دفعت بالسلطات العليا للبلاد وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، إلى السعي لمعالجتها وصيانة الوحدة الوطنية بكل مكوناتها. وأن سن هذا القانون يعد أحد أبرز المكاسب التي اجتهدت السلطات في تحقيقها في ظل تفشي هذه الظاهرة لا سيما مع تحول بعض منصات التواصل الاجتماعي إلى فضاءات لنشر مقالات مسيئة لأسس ومقومات الوحدة الوطنية والانسجام المجتمعي. وأضحت بعض مواقع التواصل الاجتماعي تنشر مضامين وخطابات الكراهية والازدراء والنعوت المشينة اتجاه شخص أو فئة من المجتمع وذلك لاعتبارات جهوية واثنية ودينية و شخصية. ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية تأكيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أن هذا القانون جاء ردا على محاولات تفتيت عبر شبكات التواصل الاجتماعي ، وأن حرية التعبير لا تعني حرية السب والشتم والقذف وزرع الكراهية". وهو الطرح الذي أكده وزير العدل حافظ الأختام بلقاسم زغماتي ، بأن هذا القانون سيكون له "الأثر المباشر في الحد من تفشي مختلف

ظواهر وأشكال التمييز وخطاب الكراهية في بلادنا وسيكون له دور كبير في أخلقة الحياة العامة، والحد من جرائم الكراهية والتمييز التي ترتكب يوميا عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي. (واج، 2020)

كما تم استحداث بموجب هذا القانون ، مرصد وطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، وهي هيئة وطنية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، توضع لدى رئاسة الجمهورية، تتمثل مهامه في رصد كل أشكال التمييز وخطاب الكراهية، ووضع الإستراتيجية الوطنية للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية كإجراء وممارسة وقائية. سيما في الفضاء الاتصالي الرقمي المفتوح، الذي يسمح بتدفقات الأخبار الكاذبة والتضليل سواء من الداخل أو الخارج، وما تحمله هذه الممارسات من تهديدات ومخاطر على الأمن الثقافي للمجتمع والدولة.

ويضطلع المرصد حسب القانون بمهام تتمثل أيضا في التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية في مجال الوقاية و مدى فاعليتها و إنجاز الدراسات و البحوث في مجال الوقاية فضلا عن تطوير التعاون وتبادل المعلومات مع مختلف المؤسسات الوطنية والأجنبية العاملة في هذا المجال.ويتشكل هذا المرصد من كفاءات وطنية يختارها رئيس الجمهورية، وممثلي المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المجلس الأعلى للغة العربية و المحافظة السامية للأمازيغية والهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة والمجلس الأعلى للأشخاص المعوقين وغيرها من الهيئات.

كما تضمن القانون وضمن أفق أخلقة الحياة العامة، وضع استراتيجية وطنية لنشر ثقافة التسامح والحوار ونبذ كل أشكال العنف في المجتمع، وكذا اعتماد آليات لليقظة و الإنذار المبكر عن أسباب مختلف الأمراض الثقافية والأوبئة الالكترونية، يمر إعدادها و تنفيذها عبر إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص.وتضمن القانون مقاربة عقابية بإجراءات ردعية ، يمكن أن تصل لتسليط عقوبات على مرتكبي هذا النوع من الجرائم التعبيرية (خطاب التمييز والكراهية) في الفضاءات الاتصالية الرقمية، تتراوح بين ستة أشهر وعشر سنوات سجنا حسب الحالة.

لكن يجب التأكيد في هذا السياق ، أن هناك العديد من التحديات ، التشريعية والتنظيمية الفنية والتقنية تواجه أخلقة الإعلام بشقيه التقليدي والجديد ، وعقبات كثيرة تواجه تشريعات الاعلام الالكتروني وتجويد مخرجاته في بيئة الأنترنت، وبالتالي فالكراهية الرقمية والتي تمارس بشكل مكثف في بيئة الاتصال الرقمية لا يمكن وقفها بالتجريم القانوني فقط ، سيما مع تنامي رعبها الناعم وتفاقم مخاطرهاعلى الدولة والمجتمع. فالفضاء الاتصالي الرقمي في الجزائر ، يواجه تحديات كبيرة ومتعددة ، ترتبط أساسا بكيفية الاستخدام العقلاني لمختلف الوسائط الاتصالية في المقام الأول ، والتلقي النقدي للتدفقات اللامتناهية للمحتويات الاتصالية التي ترفدها هذه الشبكات التواصلية .

ولعل من بين هذه التحديات المواكبة التشريعية ، حيث شهدت السنوات العشر الأخيرة تركيز الجهود العمومية لإحداث مراجعات عميقة في البنى التشريعية ، بالشكل الذي يؤهلها ، لمسايرة نبض الفضاء الاتصالي الجديد تقنيا ووظيفيا . لأن مكمن القصور في هذه المنظومة التشريعية ، في الاحالة للنصوص التنظيمية والابقاء على الغموض الكبير حول هذا النشاط الإعلامي عبر الأنترنت ، الذي يستدعي قانونا تفصيليا للضبط والتنظيم والتسيير والتأطير سيما في ظل تحول المواطن من متلقي إلى منتج للمضمون الإعلامي الاتصالي عبر الأنترنت . ولقد سارع المشرع لتنظيم ممارسة المهنة عبر الأنترنت ، لكن أبقى على الكثير من نقاط الظل لم يوضحها . ويتمثل في المرسوم التنفيذي20-332 المنظم للممارسة الاعلامية الالكترونية عبر الأنترنت ،الصادر في الجريدة الرسمية في عددها 70 ، الصادرة في 25 نوفمبر 2020.يحدد كيفيات ممارسة النشاط الإعلام عبر الأنترنت،ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الالكتروني .

ويعتبر ضعف تدفق الأنترنت من أهم العوائق الفنية والتقنية التي ستواجه إنشاء وتوطين الإعلام الالكتروني في الفضاء الاتصالي الرقمي ضمن النطاق الجزائري. فالاحتكار العمومي لخدمات الأنترنت من خلال المتعامل العمومي،

اتصالات الجزائر، وضعف البنية المادية والهيكلية للمتعاملين الخواص سيشكل أهم عقبات تطوير الاعلام الالكتروني، الذي يتطلب تدفقا عال للأنترنت، بما يستجيب لتطلعات المستخدمين والمتصفحين، الذين ينزعون نحو التلقي الاستعجالي للمحتويات الالكترونية ويرفضون الانتظار والتريث وهذا ما يترجمه الشكاوي الكثيرة من مستعملي الأنترنت في الجزائر.كما يتعبر أخلقة الفضاء الاتصالي ومن خلاله المحتويات المتدفقة عبره من أكبر التحديات، سيما وأن هذا الفضاء الاتصالي الرقمي، أصبح يعج بالكثير من الأوبئة الالكترونية، كالتضليل والمضامين والملفقة والأخبار الكاذبة، إضافة إلى حالات الاستقطاب التي تشحن هذا الفضاء بمجموعة من الظواهر والأوبئة الالكترونية ،كتنامي خطابات التميز والكراهية، والتعصب الافتراضي ، بخلفيات دينية أو جهوية أو لغوية أو عرقية . مما يجعل من أخلقة الاعلام الالكتروني رهان صعب، خاصة في ظل غياب الارادة السياسية ، للانتقال من تحصين سلطة الحكم لتحصين البناء الاجتماعي والمؤسساتي للدولة.

أما الرهان الأكبر فيتمثل في الاستثمار الأمثل في الفضاء الاتصالي، بتغليب الطابع الثقافي عليه، ونشر المحتويات الرقمية الفكرية والعلمية، التي من شأنها الموازنة بين تدفق المعلومات ذات الطابع الاستهلاكي الجماهيري المكثف وبشكل عبثي وسلبي، إلى التدفق التحكمي والذكي للمعلومات والأفكار والأخبار ذات القيمة، مع الحرص على تحويلها لمعرفة مشتركة متداولة في الفضاء التواصلي، والحرص على الانتقال من النقاشات العصبية البيزنطية، لإعمال العقل العلمي والثقافي في المطارحة والمجادلة ضمن توجه منتج للوعي المستنير، ومنتج لقيم التعايش المشترك والأنسنة.

وعبر هذه الاستراتيجية التي تستثمر في بناء الوعي النقدي لدى المتلقين ومستخدمي شبكات التواصل والوسائط المتعددة والمواقع والمنصات الالكترونية، يكون الفضاء الاتصالي الرقمي يستجيب لمقتضيات القوانين والتشريعات التي تنظمه بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني ، بالشكل الذي يؤهله ليصبح فضاء للتعاون والتعايش ونشر قيم السلام والتسامح ، وبالتالي يمكن تحويل الاعلام الالكتروني في البيئة الاتصالية الرقمية، من سلاح للهدم لماكنات عملاقة للبناء، والمساهمة الفعالة في التثقيف الجماعي والتأسيس للمقاربات التشاركية في السياسات العامة وصناعة القرارات الاستراتيجية ضمن نزعة ديموقراطية تفاعلية متجددة.

8-تعزيز الأمن الثقافي في الجزائر في ظل الفضاء الاتصالي الرقمي الآفاق والتحديات

أتاح الفضاء التواصلي الكوني المفتوح بوسائطه المتعددة ومنصاته الرقمية، فرصا لا متناهية ومستويات عالية وأحيانا لا محدودة من الحريات؛ خاصة حرية الاتصال والتعبير عن الذات والتفاعل الثقافي مع الآخر الحقيقي والافتراضي. والاندماج في فضاء لا محدود من الرموز والدلالات المتاحة في الفضاء التواصلي سواء التي في تماس وتشابك مع التراث الإنساني المحلي أو الكوني، أو المواكبة لديناميات التحول التكنولوجي المندفعة نحو الأفق المستقبلي. ويحيلنا الطرح العلمي المرافع لتجليات مخاطر وتهديدات الإعلام الجديد ومختلف شبكات التواصل الاجتماعي للأمن الثقافي، إلى الدفع بالمتتبع لتطورات الإعلام الجديد والمتصفح لمضامينه خاصة ذات الطابع الاجتماعي والسياسي اتجاه تجاوز حدود النقد الموضوعي، وتجاوز حدود النقد الإعلامي الساخر. إلى الاستعمال الإنتقامي الماكر الذي يهدف إلى تدمير الآخر بدل إصلاح أخطائه وعيوبه، وهو الغرض الأسمى من الكتابة النقدية وبالتالي يكون الإعلام الجديد ينحوا منحى الهدم أكثر مما ينحوا منحى البناء.

وهذا ما ذهب إليه نصرالدين العياضي في نقده المركز للجهود البحثية العربية حول الإعلام الجديد قائلا:" إن قائمة السلبيات تبدو أطول من قائمة الإيجابيات، إذ تتضمن الكذب المفرط أثناء التفاعل والتواصل مع الآخرين، الإدمان على استخدام الشبكة وظهور نمط من التفكير غير المنطقي وعدم الالتزام بالدين والقانون والأخلاق. وعدم

المبالات التي تؤدي إلى إهمال العلاقات الاجتماعية مع الأسرة والأصدقاء وتجاهل الدراسة وانخفاض المستوى التعليمي، وظهور المشاعر السلبية كعدم الرضا عن الذات والغزو الفكري؛ خاصة لأصحاب الفكر السطحي، والإدمان على الاتصال بالجنس الآخر، والعزلة الاجتماعية وبث الأفكار الهدامة وعرض المواد الفاضحة وهتك الحياة الخاصة والابتزاز والغش والسرقة. أما قائمة الإيجابيات فهي قصيرة وتتمثل في حرية الرأي والتعبير والتفاعل والمعرفة " (العياضي، 2015: 236).

قد يكون لتراكم مفعول الكبت المصحوب بالمصادرة المقننة لحرية التعبير والتفكير، دورا بارزا في تشجيع هذه الممارسات غير الأخلاقية. والتي تلقى رواجا كبيرا وتتخذ أبعادا جماهيرية غير مسبوقة، بفعل الإقبال الكبير على التفاعل مع تلك الانتقادات الممتدة إلى التجريح والقذف والشيطنة لكل مسؤول، سواء في شكل أفعال أو ردود أفعال أحيانا ذات طابع احتجاجي، رافضة للآخر وأحيانا متهجمة عليه ومشوهة لشخصيته الطبيعية والاعتبارية.

هذه النزعة الحماسية لممارسة الحرية في هذا الفضاء الاتصالي الجديد، تحيلنا إلى منطق ممارسة هذه الحرية؛ التي يجب أن تقترن بالمسؤولية لكي تساهم في البناء بدلا من المساهمة في الهدم. وهنا يثار الجدل، فبالعودة للبيئة الثقافية الجزائرية بأزمتها المتعددة والمتواترة في استمرارية جدلية وتراكمية. يطرح البعض تساؤلات هل ستساهم الحرية في هذا الفضاء في تعزيز الأمن الثقافي بتوفير أطر تنظيمية للحوار والتعايش والأنسنة أم أنها ستعزز من سلطة الأنا المتعصبة والمستفردة بالرأي واللاغية للآخر المختلف. مما يجعل هذه الحريات اللامحدودة قريبة من الهدم منه للبناء، وتدفع الى البحث النقدي عن جدوى هذه الحرية وتدفقاتها عبر الميديا الجديدة وتأثيراتها على الأمن الثقافي. بين من يرى في الظاهرة التكامل وبين من يرى فيها الصراع وبين من يتحمس لفكرة التعزيز وبين من يرى في الفضاء الاتصالي الجديد المخاطر والتهديد.

تطلعنا مختلف النصوص التشريعية بأن حرية أي إنسان تنتهي حين تبدأ حرية الأخرين، ولكن يبدو أن هذه القاعدة القانونية، التي تأسست عليها حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعارفت عليها مختلف ثقافات الشعوب التشريعية. قد تواجه أكبر تحدي في ظل موجات التحرر الجديدة التي حملتها التكنولوجيات الحديثة. وجسدها ظهور الإعلام الجديد سيما في المجتمعات التي لم تتربى على الحرية وعاشت في ظل أنظمة استبدادية، تناصب العداء لكل الأفكار التحررية وتعتبر أحيانا التفكير تكفير؛ خاصة الذي لا يسريفي الاتجاهالذي تهواه السلطة الحاكمة وبالخصوص الملوك والرؤساء.

لكن هذه المقاربة الاحتوائية المبنية على الخوف الاجتماعي والرهبة من السلطات، وتسليط مختلف العقوبات يبدو أنها في طرقها للتلاشي؛ بل ربما تتجه نحو المزيد من الانفلات. ولا شك أن عبقرية الشبكات الاجتماعية على الانترنت، غدت عدسة ثالثة لا ترحم المقصر أو المخطئ ولقد أطلعتنا أحداث كثيرة وطنيا ودوليا، كيف كانت شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات خاصة السمعية البصرية عن طريق الفيديو، أداة من ادوات التفاعل والتواصل والحفز وأحيانا التحريض ونشر الكراهية أيضا". (خالد، 2011: 119).

ويبدوا أن هذه الموجة سوف تكسر مختلف الضوابط الاجتماعية، وتخرق مختلف القواعد القانونية وتعزز فكرة التمرد على المقدس، والاعتماد إلى النشر الموسع للمدنس وتداوله المكثف. في شكل ردود أفعال انفعالية سواء هزلية أو انتقامية، مما يفقد الدولة هيمنتها وهيبتها. وبالتالي يزيد من تعميق أغوار الشروخ الاجتماعية، ويزيد من تدمير ما تبقى من البنية القيمية والرصيد الأخلاقي الوطني، ويهدر ما بقي للمجتمع من رأسمال رمزي فكري وثقافي، ويدفع نحو مراكمة الاستلاب والاغتراب والاستكانة والاستسلام والقابلية للإستغباء ضمن ما يعرف بالغوغاء الذكية؛ التي يمكن أن تؤثر وتتأثر بتكنولوجيات الاتصال وتطبيقاتها بشكل إيجابي ومفيد وبناء أو بشكل سلبي ومدمر، بحيث يمكن استخدامها مثلا لدعم الديموقراطية بينما قد يستخدمها آخرون لتنسيق أفعال إرهابية. (حسنين، 2018: 359)

ويمكن أن تدعم تراكم الرواسب الثقافية السابقة، التي تكبح الحركة الإبداعية في المجتمع وبالتالي قد تساهم في تعزيز منطق لكل مواطن دولة في رأسه، كحصاد منطقي لفكرة الكل أمني والإفراط في المقاربات العقابية.

ولقد عاش الفضاء التواصلي الجزائري هيمنة سلطوية مزمنة، تخللها انبعاث الكثير من أشكال الصراع التي انحرفت لتشكل حالات استقطاب خطيرة، جنحت نحو العنف اللفظي والتخوين وممارسة دعاية الكراهية بتوظيف رموز وعناصر الهوية الوطنية والجهوية العرقية وليس من الغريب أن تظهر بعض مؤشرات منطق العبث بهيبة الدولة، والدفع بالكثير من مؤشرات التهديد للأمن الثقافي للظهور وبأشكال استعراضية في الفضاء الاتصالي الرقمي المفتوح، متجلية في سلوكيات وتصرفات الكثير من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي.

رغم تفاؤل البعض بعض الأكاديميين بإسهامات بيئة الاتصالات الرقمية في تعظيم الرأسمال الاجتماعي، وتقديم فرصا جديدة للمواطنين للتشاركية ومراقبة مراكز القوى الاقتصادية والسياسية. (بن يزة، سغيري، 2019: 259).

ويمكن استحضار الكثير من مؤشرات الفوضى الاتصالية، التي تشكل تهديدات خطيرة للأمن الثقافي وللنسيج المجتمعي الجزائري. وتشمل إثارة نقاشات صدامية بأشكال بيزنطية عقيمة خاصة حول عناصر الهوية الوطنية، اللغة والدين والتاريخ والانتماء الجغرافي. وتنحرف النقاشات بنزعة انفعالية نحو التمييع، وتدنيس المقدس وتقديس المدنس بشكل يفكك بنية القيم والرأسمال الرمزي الوطني. فقد أطلعتنا العديد من مواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، سيما صفحات الفايسبوك على حالات كثيرة للتهجم على الدولة وكل رموزها، ولجأ البعض إلى العنف اللفظي في التعبير عن أفكاره وآرائه ومواقفه اتجاه بعض القضايا الوطنية

ويتفاقم الوضع المضطرب ثقافيا وتزداد حالات الاستقطاب حد الاحتقان، خاصة في المناسبات الانتخابية؛ والتي تشهد كثافة في التدفقات الاتصالية، وما يرافقها من انحرافات كلامية. فقد تميزت مرحلة التحضير للانتخابات الرئاسية، التي أراد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الترشح فيها لعهدة خامسة، لحالات من الاحتقان والاتصال الاحتجاجي الميدياوي المتطرف، طفت فيه مختلف أشكال وأنواع التعبير الساخط بحمولة مشحونة بالعنف اللفظي السب والشتم والقذف، انتقلت من شخص الرئيس والموالين له خاصة من أحزاب السلطة ليطال هذا العنف الرمزي، مختلف مؤسسات الدولة.

لكن ومع اندلاع الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019 تراجعت حالات التهييج الإلكتروني وظهرت بوادر توافق شعبي وطني، تجاوزت كل عوامل التفرقة والتمييز. حيث ظهر الشعب الجزائري كتلة واحدة متماسكة يجمعهم هدف واحد هو بناء الجزائر الجديدة، دولة الحق والقانون والمؤسسات يتساوى فيها جميع الجزائريين. لكن تعثر هذا المسار، وتجددت الفوضى الاتصالية وحالات الاستقطاب الانفعالي في الفضاء الالكتروني، بعد إقرار السلطات العليا في البلاد وصناع القرار في المؤسسة العسكرية، اللجوء للخيار الدستوري في التجاوب مع مطالب الحراك الشعبي، والذي يفضي إلى تنظيم انتخابات رئاسية بتاريخ 12 ديسمبر 2019.

وفي هذا السياق انبعث الصراع بين مؤيد ومعارض لهذا المسار، فمن أيده رأى فيه الحل الأمثل لتجنيب البلاد حالات الفوضى التي قد يتسبب فيها الفراغ الدستوري. بينما رأى المعارضون لهذا الخيار خيارا سلطويا متنكرا للإرادة الشعبية في التغيير الجذري للنظام واعتبروه مراوغة سياسية لإعادة إنتاج وتجديد شرعية النظام السياسي.

ولقد وصل الصراع إلى ذروته، وجنح لإنتاج وتداول مكثف لعبارات التخوين والتجريم بخطابات عنصرية وجهوية مشحونة بالعداء والكراهية، تم إقحام في هذه الصراعات العصبية الالكترونية، عناصر الهوية الوطنية والأبعاد التاريخية والجهوية. ولم يسلم من هذه المعارك الوهمية الخاطئة، لا الأشخاص الطبيعيين ولا المعنويين، بل ولم تسلم منها حتى المؤسسات السيادية على غرار المؤسسة العسكرية.

قد يجد البعض تبريرا لهذه الأساليب التعبيرية غير الديموقراطية، في حالة الصدمة الجماعية التي أصابت الجزائريين، بسبب ترشيح رئيس مريض ومغيب سياسيا لفترة طويلة وحالة الانحباس التي عرفتها الجزائر على جميع المستويات، علاوة على الانتشار المكثف للفساد وتغول المفسدين، وتواصل سياسات التنكر والاحتقار للإرادة الشعبية. لكن في الحقيقة هذه الظاهرة تعبر عن باثولوجياتسوسيوثقافية، تعرف منحى تصاعديا وباتت تمثل تهديدات حقيقية للنسيج الاجتماعي ولمسار البناء المؤسساتي للدولة.

ويمكن بشكل عام إيجاز بعض هذه التهديدات للأمن الثقافي الوطني كما يلي:

-الطعن في هبة الدولة والتعدي على المقدس: يتجلى التعدي وتدنيس المقدس في محاولات قليلة لكنها تعرف تزايدا كبيرا وانتشارا موسعا، على غرار الطعن في الرموز الثورية بطابع انتقامي وكذلك التشكيك أحيانا في نضال وكفاح بعض صناع مجد الثورة الجزائرية والسخرية من تاريخ بعضهم، عبر نقل بعض التصريحات الإعلامية وتأويلها وتطعيمها بطابع انتقامي لدرجة التخوين في بعض الأحيان. إضافة إلى التطاول على المعلوم من الدين رغم تجريمه من الناحية القانونية. إلا أن الفضاء التواصلي خاصة شبكات التواصل الاجتماعي تشهد حالات من الصراع والتعصب الديني والمذهبي، توحي بخطر داهم في الأفق فالاستغلال السياسوي للدين وتوظيفه الشعبوي، أدى إلى إفراز مفارقات كبيره في توظيف الدين في المشروع المجتمعي، بحيث لا يزال المشهد السياسي الجزائري يتسم بالتجاذب بين الأفكار التي تدعوا إلى ضرورة ربط الصلة بين الدين والسياسة، أي بين الدين والدولة والتي تذهب إلى حد المطالبة بوجوب إقامة الدولة الإسلامية، في مقابل الأفكار التي تدعوا إلى وضع الحدود بين الدين والسياسة إذ ينادي أصحابها إلى وجوب علمنة الدولة وذلك بإخراج السياسي من الديني وتصفية أي مظهر من مظاهر ازدواجهما (زياني، حجيج، 2011. ص79)

وفي الوقت الذي يتفاءل البعض بما يسمى التدين الرقمي رغم سطحيته، لتصحيح النظرة الخاطئة عن الإسلام. (نومار، 2018: 365). وتقلص حدة الإسلاموفوبيا. يلاحظ مؤخرا أنه انتقل الصدام من تيارات فكرية وعقائدية متنافسة سياسيا بخلفيات إيديولوجية، خاصة بين العلمانيين والإسلاميين. إلى تنافس مذهبي بين تيارات دينية خاصة بين التيار الإخواني والتيار السني الوهابي، إذ يصل الاستقطاب إلى توصيف كل تيار للآخر بالأجنبي. فيصف التيار الإخواني التيار السني الوهابي بالجالية السعودية بالجزائر، وبالمقابل يصف التيار السني الوهابي الإخوان بالجالية التركية في الجزائر. ويتجه هذا التصعيد نحو المزيد من الاحتدام مما يمثل خطرا حقيقيا على النسيج الاجتماعي، خاصة مع مستويات الحرية التي تعرضها الفضاء الاتصالي المفتوح.

-العنف اللفظي: تزايدت وتيرة العنف اللفظي المغذي للتوتر الثقافي. واصطبغت بالطابع الجماهيري بفعل الإعلام الجديد وتطبيقات وسائطه الاتصالية المتعددة، وانتقل من عوالمه الذاتية وأحيانا الجماعات الأولية المصغرة كجماعات الرفاق بالخصوص، إلى العالم الإلكتروني والفضاء الاتصالي المفتوح، ليشمل أحيانا نقاشات صدامية تعمق من الأزمة متعددة الأبعاد للفضاء السياسي المفلس فكريا وأخلاقيا، والذي يغرق في العدمية.

-الفوضى الاتصالية: تتجلى هذه الفوضى الاتصالية بقلب موازين القيم والدفع نحو التنازل على رساميل المجتمع ومبادئه، ومحاصرة سلطة الثقافة مقابل تشجيع ودعم سطوة السخافة والمتاهة. بالدفع بمجموعة من الممارسات الشاذة للتداول المكثف في البيئة الاتصالية الرقمية؛ كالطعن في شرعية الأبطال والرموز الثورية وهدم القدوات بالتهجم على العلماء والحط من قيمتهم وافتراس رمزيتهم. مقابل صناعة القدوات المزيفة والأبطال الوهميين والنشر الموسع للفضائح والتجاوزات والتلذذ الإنتقامي في استعراضها وتداولها.

إضافة إلى الاعتداء على رموز الدولة، والطعن في مصداقية كل ما ينتج من خطابات أو قرارات عن السلطة السياسية وشيطنة كل مسؤول. مؤشرات خطيرة تدفع نحو هدم جسور التواصل وتوسيع الهوة بين الحاكم والمحكوم

والسلطة والشعب. فتغييب حاسة النقد الموضوعي والجنوح نحو تصفية الحسابات، والانسياق وراء ردود فعل انتقامية بدوافع شخصية ومنطلقات انتفاعية ضيقة، والترويج المكثف للمواطنة الانتفاعية مقابل انكماش وتراجع المواطنة النفعية، والاضطراب التناقضي لمنطق الحق والواجب في سلوك المواطنة.

لكن القراءة العلمية لهذه المؤشرات، تحيلنا لتراكمات ماضوية أنتجت هذا الوضع باختلالاته واعتلالاته الباثولوجية. حيث يتمظهر التوتر الثقافي في البيئة الثقافية والفكرية الجزائرية في مجموعة من التوترات والاضطرابات، التي مست وتمس الحياة في مختلف مجالاتها وأبعادها ويتجلى أساسا في الفشل المستمر في بناء الانسان، على حساب الهوس بالعمران والعجز المزمن عن وقف الهدر والاستنزاف للطاقات الفكرية الوطنية، ونقص الاستثمار في الرأسمال البشري والرمزي لعقود طويلة، والاستمرار في هدر العقل والكفاءة كأهم ركن في ثلاثية الهدر الأخطر أي هدر الفكر والوعي والطاقات. لأنها تصيب نماء وحيوية المجتمع في الصميم لأنها تتركه في حالة الانكشاف وفقدان المناعة تجاه الضغوط الخارجية المتنامية. (حجازي، 2013: 163). هذا الاضطراب الذي جعل البناء هشا، وتكتنفه نقائص كثيرة وثغرات كبيرة أصبحت مع مرور الوقت أكثر خطورة. فبقدر ما يعتبره البعض ظاهرة طبيعية وهو انعكاس للتحول المنطقي للتطور الذي شهده المجتمع الجزائري، عبر مختلف المراحل التي مر بها إضافة إلى تأثيرات تجليات التحول العام للنظام العالمي وفقا لمحددات النسق الاتصالي العالمي، الشيء الذي يضع إشكالية الأمن الثقافي الجزائري ضمن أهم الإشكاليات على الإطلاق. ويدفع بجهود الباحثين والمهتمين من الفاعلين الثقافيين والسلطات السياسية، إلى تجديد التفكير وبعمق في هذا المكون الأساسي للدولة وللهوية الوطنية؛ من خلال تشخيص الظاهرة وعرض التحديات الراهنة للعولمة الثقافية وللعولمة المعلوماتية. سيما في ظل ما بات يعرف بالإعلام الجديد أو الإعلام البديل والمساحات التعبيرية الهائلة، التي يعرضها لجميع المستخدمين وتداعياتها على الأمن الثقافي الجزائري.

ويرى البعض أن نجاح وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، في كسب رهان "الحصانة الثقافية" وبالسرعة المطلوبة مقرون بتحرير الفضاء الاتصالي، لتدارك ما تم تضييعه غداة الاستقلال، بسبب تفعيل الأداء الرقابي الحكومي على الوسائل الإعلامية. وبالتالي تحويلها عن مسارها الطبيعي وتقزيم أدوارها الريادية في البناء المادي والروحي للدولة الوطنية؛ من خلال هدر فرص بناء الإنسان الجزائري خارج أطر الاستقطاب الهوياتي، هذه الظاهرة التي أطالت من عمر الرواسب الثقافية الإستدمارية الكابحة لأية نهضة مجتمعية.

ويذهب البعض أبعد من وصف مشكلة الهوية بالمشكلة أو الأزمة الثقافية، ويعتبرها تهديد للأمن الثقافي الوطني، "فالتهديدات الداخلية التي تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر، تترسخ في أعماق ما يسمى بأزمة عناصر الهوية في المشروع السياسي الجزائري، خاصة وأن مشروع تعريب المجتمع والإدارة لم يحقق أهدافه المرجوة بعد (زياني، حجيج، 2011: 76). هذا الاختلاف حول مكونات أو عناصر الهوية الوطنية لم يكن نعمة بل كان نقمة على البلاد والعباد، وأثر على النسيج الفكري الوطني، وتولد عنه انشطار في خلية التفكير الوطنية واضطراب في بنيتها القيمية في بيئة التواصل الرقمي المفتوحة، ولا تزال الهوة تتباعد حتى بين من يتباهون بانتمائهم للفئات المثقفة والنخب العلمية الوطنية.

وهنا يثير بعض الأكاديميين الطرح العقلاني المتمركز على الهوية متعددة الأبعاد، حيث يستوعب كل فرد في الواقع بصفة توليفية، تعدد المرجعيات الهوياتية المتصلة بتاريخه إذ تحيل الهوية الثقافية إلى مجموعات ثقافية ذات مرجعيات لا تتطابق حدودها، ويعي كل فرد أن له هوية ذات هندسة متغيرة، تبعا لأبعاد المجموعة التي يعتبرها مرجعا له في هذه أو تلك من الوضعيات العلائقية. هذه الهوية متعددة الأبعاد لا تطرح عادة إشكال بل تحظى بالقبول إلى حد كبير (لونيس، 2017. ص36).

لكن وفي ظل غياب الاعتراف والنكران للكفاءة، والإحجام على الاستثمار في العقل الإبداعي والابتكاري والإنتاج الموسع للرداءة مقابل إهمال وتهميش السلطة المعرفية والإستقطابات غير الأخلاقية، لمختلف الأجهزة البيروقراطية المتسمة بالرداءة في الداخل مقابل الاعتراف والإستقطابات التحفيزية من الخارج. فضل كثير من الطاقات الذكية الجزائرية تحت ضغط تردي الظروف الأمنية وتراجع مستويات القدرة الشرائية، الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى البلاد الغربية الأوروبية والأمريكية والأسيوية؛ وهو شكل من أشكال استنزاف خزانات التفكير الاستراتيجية والرأسمال الرمزي الجزائري وإضعاف للفكر التنويري والمنتج.

هذا التمزق والانشطار في النسيج الفكري والقيمي، عرقل ظهور المشروع المجتمعي والبناء المؤسساتي للدولة، القائم على التصور العلمي والمنطق الثقافي الذي من شأنه بناء شخصية وطنية متوازنة تمتلك القابلية للحوار والتعايش، ومنتجة لقيم المواطنة والأنسنة مما زاد من عمق الهوة بين الدولة والمجتمع، وما يزيد من مفاقمة الخطر هو أن الإعلام الجديد لا يساهم في فك الارتباط بالزمان فحسب ولكن بالمكان أيضا.

ويمكن استحضار مجموعة من مؤشرات ومظاهر التهديد الذاتي والموضوعي للأمن الثقافي في الجزائر، كمخاطر الانغلاق ومصادرة الحقوق وكبح الحريات، والتعصب بمختلف أشكاله؛ فهو الوباء الأكثر فتكا بالبنية السوسيوثقافية والأشد تهديدا للأمن الثقافي. فرفض الآخر وافتراس قيمة الحوار، وانزياح القيم المهنية في التغطيات والمعالجات الإعلامية والاستمرار في حجب الحقيقة والاحتكار السلطوي لها، وإبرازها من منظور أحادي خارج أطر الوعي والفهم العقلاني، سيدفع نحو توليد المزيد من الشحنات الانفعالية، التي تغذي الاستبداد بين طرفي نقيض وتتضاءل فرص تجسير الهوة، وبالتالي بناء جسور الثقة والآمان لتوطين الأمن الثقافي كرافد لكل تطور ونهضة للجزائر.

وربما من أهم هذه المؤشرات التلوث المعلوماتي، والتدفقات المستمرة للأخبار الكاذبة والملفقة والمحتويات التضليلية. فالارتفاع المستمر في عدد المستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي تزامن مع الارتفاع المستمر لتدفقات الأخبار الكاذبة، وتلوث الفضاء المعلوماتي فالطبيعة التراكمية والمعقدة لبناء المعلومات وصناعتها، كما أن علاقاتها التبادلية اللامحدودة مع القضايا التي ترتبط بها يفاقم من صعوبة تحديد مصدر تلوث المعلومة بدقة". (الحمزة، لعجال، 2020: 98).

ولقد أكد تقرير التنمية الانسانية العربية (2016) أن جميع 75 بالمائة من الشباب مرتبطين إلكترونيا في الجزائر، وتمثل نسبتهم أربعة اضعاف نسبة ارتباط والديهم. مما يعزز الصراع القائم بين الأجيال. ففي الوقت الذي يتشبث الأولياء بالسلطة الأبوية ينزع الأبناء نحو المزيد من التحرر منها. وهذا ما يفسر على الأقل أن النمو المذهل لشبكات التواصل الاجتماعي لم يساير من الناحية الكمية نموا في الاستخدام النوعي والآمن للفضاء التواصلي الرقمي.
والظاهرة الملفتة للانتباه، انكماش حضور الفاعلين الثقافيين ومحدودية تأثيرهم وقلة توطين المادة الثقافية والمعرفية التي ينتجونها في الفضاء التداولي، مما يسمح بالتداول المكثف لمختلف المحتويات، التي تشكل مخاطر وتهديدات صريحة للأمن الثقافي الجزائري في مختلف أبعاده وتمس مختلف عناصره، سيما عناصر الهوية الوطنية.

ولقد سارع صناع القرار لبذل جهود لاحتواء الظاهرة وكبح مخاطرها، بسن قوانين تجريم الأخبار الكاذبة وكذا سن قوانين لمحاربة الكراهية. لكن البيئة الثقافية يبدو أنها غير جاهزة لاحتضان هذه القوانين، التي تتطلب معرفة مسبقة وإدراك عميق لمخاطر هذه التداول للمحتويات الملفقة والتضليلية؛ وبالتالي يمكن اعتبار هذا الاندفاع التشريعي لتبني مقاربات عقابية تجريمية سابق لأوانه، وغير مجدي في ظل الفشل في بناء الانساق الثقافية المؤسسة لثقافة دولة الحق والقانون واستمرار هدر فرص بناء الانسان المواطن.

-خاتمة :

يمكن القول ختاما لهذه المداخلة ، أن الخروج من سياج الكراهية ، يتطلب بناء مجتمع ، متحرر من كل الرواسب الثقافوية التي تكبح نزعته الإنسانية . وبالتالي فالمراجعة التشريعية وتكييف نصوصها لتواكب تحولات الفضاءات الاتصالية الرقمية المفتوحة ، لا تكفي وحدها لجعل المجتمع والدولة والأفراد والجماعات تواكب مهاريا وتقنيا وفنيا وثقافيا هذه الطفرات الاتصالية ، وتساهم في الجهد الانساني، في التأثير في حركية هذه التدفقات بدل الاستسلام لتجاريفها المرعبة المستهدفة للعقل الفردي والجماعي ، عبر النفخ الأعمى في خطابات الكراهية ، بأجنداتها التدميرية الناعمة. وبالتالي بات من الضروري ، تحقيق تنمية ثقافية شاملة ، بالقبول بحتمية التغيير وبمركزية الإنسان وعبر عقله التعارفي كما طرحه المفكر طه عبر الرحمان ، في بناء الأنساق الثقافية المتسامحة كأرضية لتجسيد مشروع المجتمع المفتوح ، المتقبل للاختلاف والمنتج للبنى الفكرية الرافضة لكل أشكال الصدام ، والصراع والاحتقار ، وبالتالي تحقيق التعارف بين الشعوب والتآلف في تعايشها الثقافي ، ضمن أفق إنساني تعددي ، بعالم واحد وأصوات ثقافية متعددة. كما تجدر الاشارة في هذا المقام، إلى أن فلسفة التشريع الاعلامي ، المرتكزة على المقاربة العقابية لم تنجح في احتواء الكثير من الظواهر المرضية، التي أنهكت المهنة الصحفية والإعلامية ، وأفرغتها من مرتكزاتها المهنية ومعاييرها الأخلاقية ، وجعلتها كما الصحفيين ، محل عداء وكراهية ، يمارسها بشكل كثيف مستخدموا شبكات التواصل الاجتماعي. فالردع القانوني قد يعطل مرحليا ، تدفقات خطابات الكراهية عبر مختلف الفضاءات الاتصالية التقليدية والرقمية ، لكن س تعيد الظهور ، و الانتشار الكثيف مجددا ، وتعكر صفو العلاقات الاجتماعية، وتشحن حالات الاحتقان مجددا ، تارة باثارة النعرات الجهوية، وتارة بالأدلجة للتاريخ أو الدين ، أو بشن هجومات لفضية الكترونية بخلفيات مناطقية أو هوياتية ، أو التهجم السيبراني على مؤسسات الدولة وكل ما يرمز للسلطة.

وهنا يطرح العقل الأكاديمي بديل التثقيف الاعلامي الرقمي أو التربية الرقمية كجيل جديد أكثر تطورا من التربية الاعلامية، لتشكيل السلطة النقدية الجماهيرية ، وبناء العقل النقدي الرافض للانخراط في معارك الاستقطاب الهوياتي أو الايديولوجي ضمن الفضاءات الرقمية، وترجيح الدعوة للتعايش والتسامح ونشر القيم والمبادئ الداعة لروح الأنسنة والتعايش المشترك ضمن الجزائر الواحدة والموحدة ، بتعدديتها الثقافية والسياسية، والتفرغ للرهانات الكبرى التي ضمن أولوياتها ، بناء دولة المؤسسات والحق والقانون، التي تضمن العيش الكريم وترسم أفقا تفاؤليا للجميع.

المراجع :